

Distr.: General
3 May 2013
Arabic
Original: French



رسالة مؤرخة ٣ أيار/مايو ٢٠١٣ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

عملاً بقرار مجلس الأمن ١٠٣١ (١٩٩٥)، يشرفني أن أحيل إليكم طيه التقرير الثالث والأربعين عن تنفيذ اتفاق السلام المتعلق بالبوينة والهرسك، الذي يغطي الفترة من ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ إلى ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣، والذي تلقينته من السيد فالونتان إنزكو، الممثل السامي للبوينة والهرسك (انظر المرفق). وأرجو ممتنا عرض هذا التقرير على أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) بان كي - مون

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ١٠ أيار/مايو ٢٠١٣.



الرجاء إعادة استعمال الورق

130513 080513 13-31844 (A)



المرفق

رسالة مؤرخة ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثل
السامي للبوسنة والهرسك

[الأصل: بالإنكليزية]

عملاً بقرار مجلس الأمن ١٠٣١ (١٩٩٥)، الذي طلب فيه المجلس من الأمين العام أن يقدم إليه التقارير الواردة من الممثل السامي طبقاً للمرفق ١٠ للاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك ونتائج مؤتمر لندن بشأن تنفيذ اتفاق السلام الذي عُقد في ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، أقدم إليكم طي هذه الرسالة التقرير الثالث والأربعين للممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك. وأرجو توزيع هذا التقرير على أعضاء مجلس الأمن لكي ينظروا فيه.

وهذا هو تاسع تقرير أقدمه إلى الأمين العام منذ أن توليت منصب الممثل السامي للبوسنة والهرسك والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٩. ويغطي هذا التقرير الفترة من ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ إلى ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣.

وإن احتجتم أو احتاج أي عضو من أعضاء المجلس إلى معلومات عدا عن تلك المقدمة في التقرير المرفق، أو إن كانت لديكم أية تساؤلات بشأن محتوياته، فسوف يسرني أن أوافيكم بالمعلومات أو الأجوبة اللازمة.

(توقيع) فالونتان إنزكو

التقرير الثالث والأربعون للممثل السامي لبوسنة والهرسك

٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ - ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣

[الأصل: بالإنكليزية]

موجز

يغطي هذا التقرير الفترة الممتدة من ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ إلى ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣. وقد وضع التقرير السابق بالتفصيل كيف تعثر التقدم وحدثت انتكاسة نحو التوجهات السلبية السائدة في السنوات الست السابقة، بعد بداية مشجعة في عام ٢٠١٢ تمثلت في مشاركة الساسة في الحوار والتوصل إلى اتفاق بشأن مجلس الوزراء والميزانية والتشريعات الأساسية للاتحاد الأوروبي. ومن المؤسف أن هذه الدينامية استمرت خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، فلم يحرز قادة البوسنة والهرسك إلا القليل من التقدم الفعلي نحو تحقيق الأهداف التي أعلنها البلد والمتمثلة في الاندماج الأوروبي والأوروبي - الأطلسي^(١) وفي الوقت نفسه، تواصلت الأزمة السياسية في الاتحاد والتحديات المباشرة التي تواجه اتفاق دايتون للسلام - بما يشمل سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية. وتتسبب هذه العوامل مجتمعة، في ظل المصاعب الاقتصادية والاجتماعية الحقيقية التي تعاني منها شرائح كبيرة من السكان، في قلق مبرر لدى المجتمع الدولي

ولكن الأخبار ليست كلها سيئة. فمجلس وزراء الدولة، الذي شهد تعديلا حزبيا في تشرين الثاني/نوفمبر، يعقد اجتماعاته بانتظام. واعتمدت ميزانية الدولة لعام ٢٠١٣ في الوقت المناسب، للمرة الأولى منذ عامين. ولكن بوجه عام، لم يتمكن التحالف على مستوى الدولة حتى الآن من إحراز التقدم الذي تمس الحاجة إليه على الصعيد التشريعي.

(أ) في الآونة الأخيرة، لقي القادة المحليون فشلا ذريعا في الالتزام بآخر موعد حدده الاتحاد الأوروبي للتوصل إلى اتفاق سياسي لتنفيذ قرار المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية سايديتس وفيتشي. ومرة أخرى، يتناقض هذه الإخفاقات الأخير من جانب قادة البلد في تلبية شروط الاندماج الأوروبي والأوروبي - الأطلسي مع ما يحدث في بلدان المنطقة الأخرى التي حققت تقدما ملحوظا في هذا الصدد.

وتخيم على التطورات المشهودة على مستوى الدولة صراعات على السلطة استمرت طويلا على مستويي الاتحاد والكانتون، بدأت في حزيران/يونيه ٢٠١٢، على النحو المبين في تقرير السابـق. وأدى ذلك في الأشهر الأخيرة إلى شبه تعطل تام للعديد من المؤسسات على هذين المستويين، وساهم في تأخير صرف المساعدات المالية الدولية التي تمس الحاجة إليها للبلد كله. وعلاوة على ذلك، قام ممثلو بعض الأحزاب أحيانا، في سياق الإسراع بإعادة هيكلة السلطات على مستوى الاتحاد، بتجاهل أو انتهاك القواعد والإجراءات المعمول بها التي تنظم العمل وصنع القرار في الهيئات المعنية. وعلى النقيض من ذلك، عملت المؤسسات في جمهورية صربسكا بفعالية أكبر مقارنة بمؤسسات الاتحاد خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

ولكن من الشواغل الجوهرية بقدر أكبر أن بعض ممثلي جمهورية صربسكا يواصلون السياسة التي درجت في السنوات الأخيرة على الطعن بشكل صريح ومباشر في أسس اتفاق السلام والسلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك. وقد أشرت في تقرير الأخير إلى أن مسألة تنامي الدعوة التي يروجها مسؤولو جمهورية صربسكا من أجل حل اتحاد البوسنة والهرسك تستحق أن يوليها المجتمع الدولي اهتماما خاصا. والبيانات الصادرة والإجراءات المتخذة خلال الفترة المشمولة بالتقرير تمثل في رأيي استمرارا لهذه السياسة المثيرة للقلق. ولا تزال تثير الشكوك إزاء التزام القيادة الحالية لجمهورية صربسكا بأهم جانب من جوانب اتفاق دايتون، ألا وهو النظام الدستوري للبوسنة والهرسك، على النحو المنصوص عليه في المرفق ٤ للاتفاق الإطاري العام للسلام، بما في ذلك وبوجه خاص سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية.

وحتى الآن لا يزال المواطنون في مدينة موستار غير قادرين على التصويت لانتخاب السلطات المحلية على غرار باقي مواطني البلد الذين قاموا بذلك في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، وذلك بسبب استمرار تقاعس الساسة عن تنفيذ قرار صادر عن المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك عام ٢٠١٠ بشأن النظام الانتخابي للمدينة. ومطالبتهم بالقيام بذلك تنبثق مباشرة عن المرفق ٤ للاتفاق الإطاري العام للسلام، حيث ينص صراحة على أن الأحكام الصادرة عن المحكمة الدستورية أحكام نهائية وملزمة. وكما ذكر سابقا، يقوم مكتبي بتيسير المناقشات بين الأحزاب السياسية للمساعدة في تنفيذ قرار المحكمة وإتاحة إجراء الانتخابات في موستار في أقرب وقت ممكن. وعلى الرغم من بوادر تتجه نحو حل وسط من معظم الأحزاب المشاركة في عملية التيسير هذه، فاستمرار تصلب أكبر حزين في موستار، وهما حزب الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك وحزب العمل الديمقراطي، حال حتى الآن دون التوصل إلى حل لهذا الانتهاك لاتفاق دايتون.

وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، لم تبذل سلطات البوسنة والهرسك جهداً يذكر لتنفيذ المتطلبات المتبقية المتعلقة بالأهداف الخمسة والشرطين اللازم استيفاؤهما لإغلاق مكتب الممثل السامي^(ب).

وعلى الصعيد الاقتصادي، وبالرغم من بعض الاستثناءات الملحوظة لشركات معينة من القطاع الخاص، يعاني البلد من تدهور الحالة المالية، وضعف آفاق النمو، وارتفاع معدل البطالة والمشاكل الاجتماعية المرافقة لذلك.

ومن خلال الوجود المستمر، يواصل الاتحاد الأوروبي والبعثة العسكرية لحلف شمال الأطلسي في البوسنة والهرسك طمأنة المواطنين بأن البلد ما زال في أمن وأمان على الرغم من صعوبة الأوضاع السياسية. وأرى أن بقاءهما ضروري لأحدهما ما زالاً يقومان بمهمة حيوية، ووجودهما أساسي لدعم الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي ولقدري على الوفاء بولايتي بموجب اتفاق دايتون.

(ب) حدد المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام، في اجتماعه المعقود يومي ٢٦ و ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٨، خمسة أهداف وشرطين لإغلاق مكتب الممثل السامي. والأهداف الخمسة هي: التوصل إلى حل مقبول ومستدام لمسألة تقسيم الممتلكات بين الدولة والمستويات الأخرى من الحكم؛ والتوصل إلى حل مقبول ومستدام لمسألة ممتلكات الدفاع؛ واستكمال صدور قرار التحكيم النهائي بشأن برتشكو؛ والاستدامة المالية؛ وترسيخ سيادة القانون. والشرطان هما: التوقيع على اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب، وصدر "تقييم إيجابي للحالة في البوسنة والهرسك من قبل المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام، استناداً إلى الامتثال الكامل لاتفاق دايتون للسلام".

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير هو تاسع تقرير أقدمه إلى الأمين العام منذ أن توليت منصب الممثل السامي للبوسنة والهرسك. ويتضمن وصفا سرديا للتقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف المبينة في التقارير السابقة، ويسجل التطورات الوقائية، ويدون الاستشهادات المهمة المتعلقة بالفترة المشمولة بالتقرير، ويقدم تقييمي للتنفيذ في المجالات الرئيسية المدرجة في نطاق ولايتي. ولقد ركزت جهودي على تيسير التقدم في هذه المجالات، تماشيا مع مسؤوليتي الرئيسية وهي دعم الجوانب المدنية في الاتفاق الإطارى العام للسلام، مع القيام في الوقت نفسه بالتشجيع على إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف الخمسة اللازمة واستيفاء الشرطين اللازمين لإغلاق مكتب الممثل السامي والعمل على الحفاظ على الخطوات التي سبق اتخاذها لتنفيذ الاتفاق الإطارى العام للسلام.

٢ - ويعد التقيد بسيادة القانون عنصرا جوهريا في الاتفاق الإطارى العام للسلام وعنصرا لا بد منه من أجل المصالحة وإعادة بناء مجتمع مستقر في مرحلة ما بعد النزاع. ولهذه الأسباب يجب أن يظل أحد المبادئ التي توجه مشاركة المجتمع الدولي في البوسنة والهرسك. وقد أوردت في هذا التقرير وفي التقارير السابقة عدة حالات قام فيها قادة سياسيون وأحزاب ومؤسسات سياسية بالالتفاف على الشروط المنصوص عليها في الدساتير والقوانين أو تجاهلها أو حتى انتهاكها بشكل مباشر في بعض الحالات، من أجل المنفعة السياسية. وبالإضافة إلى ذلك، ما زالت مؤسسات الدولة التي أنشئت من أجل حماية سيادة القانون تواجه تحديات، وأصبح عدم إنفاذ قرارات المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك نمطا معتادا. واقتناعا مني بأن احترام سيادة القانون شرط أساسي للسلام والاستقرار في الأجل الطويل، فقد قمت في الآونة الأخيرة بإبلاغ المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام بشكل مفصل بهذا التوجه المقلق في هذا المجال.

٣ - وفي نفس الوقت الذي أركز فيه كل طاقاتي على تنفيذ ولايتي، على النحو المحدد بموجب المرفق ١٠ للاتفاق الإطارى العام للسلام والقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، يؤيد مكنتي تأييدا تاما الجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي لمساعدة البوسنة والهرسك على المضي قدما نحو اندماج أوثق في الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي. ويعمل مكنتي بشكل وثيق مع مكتب الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي على إيجاد أوجه التآزر حيثما كان ذلك ممكنا، وفقا لولاية كل منا.

ثانياً - المستجدات السياسية

ألف - البيئة السياسية العامة

٤ - هيمنت على الفترة المشمولة بالتقرير أزمة سياسية كبرى مستمرة وتوجه سلمي طال أمده. وتعود جذور الأزمة السياسية المستمرة إلى محاولة سياسية مشروعة من الحزب الديمقراطي الاجتماعي، دعمه فيها حزب من أجل مستقبل أفضل للبوسنة والهرسك، وحزب الاتحاد الديمقراطي الكرواتي (الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك والاتحاد الديمقراطي الكرواتي لعام ١٩٩٠)، وكان هدفها إقصاء حزب العمل الديمقراطي وحلفائه من الائتلافات الحاكمة على صعيد الاتحاد والكانتونات، وإلى رفض حزب العمل الديمقراطي التنحي. وأدى ذلك إلى أزمة دستورية وجهود في الاتحاد ما زال قائمين حتى اليوم. وتمثل التوجه السلمي المستمر في الحملة المتواصلة التي يقوم بها بعض ممثلي جمهورية صربسكا للتنبؤ بحل اتحاد البوسنة والهرسك واستقلال جمهورية صربسكا والدعوة إليهما. واقرنت بذلك طعون في المؤسسات القضائية التابعة للدولة ومسؤوليات الدولة الأخرى المنصوص عليها في دستور البوسنة والهرسك، على النحو المبين في المرفق ٤ للاتفاق الإطاري العام للسلام. وفي هذا الصدد، يعد المرسوم الذي أقرته حكومة جمهورية صربسكا في ٢ نيسان/أبريل والذي يسعى إلى تنظيم أرقام هوية المواطنين من جانب واحد، مصدراً لقلق حقيقي لأن هذه المسألة تنظمها عادة قوانين على مستوى الدولة^(١).

٥ - وحسب ما ورد سابقاً، حقق الحزب الديمقراطي الاجتماعي وشركاؤه في الائتلاف على مستوى الدولة هدفهم المتمثل في إقالة وزراء حزب العمل الديمقراطي من حكومة الدولة في أواخر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وتمكن أيضاً الحزب الديمقراطي الاجتماعي وحزب من أجل مستقبل أفضل وحزب الاتحاد الديمقراطي الكرواتي من إعادة تشكيل السلطات في أربعة كانتونات وعدد قليل من البلديات. بيد أن هذه الأحزاب لم تتمكن بعد من إعادة تشكيل الحكومة على مستوى الاتحاد، على الرغم من تمتعها بأغلبية كبيرة في البرلمان، الذي صوت بحجب الثقة عن الحكومة في كلتا غرفتي البرلمان. ومنع تجمع البوشناق الذي يسيطر عليه حزب العمل الديمقراطي تنفيذ تدابير حجب الثقة محتجاً بالمصلحة الوطنية الحيوية في مجلس الشعوب التابع للبرلمان. ولكن لا يمكن الحكم في قضية

(١) قررت المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك في حكمها الصادر في ٢٧ أيار/مايو ٢٠١١ في القضية رقم U 3/11 في جملة أمور أن "القانون المطعون فيه ينظم المسائل المتعلقة بأرقام الهوية الشخصية للمواطنين، وهي بالتالي مسائل تدخل في إطار الاختصاص القضائي للبوسنة والهرسك. والخلاصة هي أن القانون المطعون فيه لا ينظم المسائل التي تدخل في إطار اختصاص دستوري الكيانين، مثل التنظيم الإقليمي للكيانين، ولا يحدد أسماء المدن والبلديات في الكيانين".

المصلحة الوطنية الحيوية نظرا لعدم تعيين القضاة الذين ينقصون المحكمة الدستورية وهيئتها المعنية بالمصلحة الوطنية الحيوية.

٦ - وقد تركت هذه المنازعة تأثيرها بشكل متوقع على حكومة الاتحاد التي أصبحت مقسمة إلى معسكرين: المعسكر الأول، ويضم رئيس الوزراء وسبعة وزراء من الحزب الديمقراطي الاجتماعي الذي يحظى بدعم الأغلبية البرلمانية الجديدة، والمعسكر الثاني المؤلف من حزب العمل الديمقراطي وشركائه، ويمثل هؤلاء الأغلبية في الحكومة بتسعة وزراء. وقد تعطلت أعمال حكومة الاتحاد في آذار/مارس في سياق تصارع الكتلتين على السيطرة. وفي هذه المرحلة، تعاملت مع الجانبين لتذكيرهما بضرورة ضمان سير أعمال الحكومة، واجتمعت في الوقت نفسه مع المسؤولين المختصين في محاولة لكسر الجمود في ما يتعلق بتعيين القضاة اللازمين للمحكمة الدستورية للاتحاد. وشاطرنى قلقي إزاء الحالة سفراء المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام وأعربوا كذلك عن آرائهم بوضوح في بيانين عامين.

٧ - وصرفت هذه التطورات المقلقة في الاتحاد الانتباه عن البيانات المتواصلة المشككة في الاتفاق الإطار العام للسلام التي صرح بها أكبر الساسة والمسؤولين الحزبيين في جمهورية صربسكا، وكذلك مسؤولون على مستوى الدولة من جمهورية صربسكا. وطغت على هذا الخطاب تكهنات ودعوات صريحة إلى حل الدولة واستقلال جمهورية صربسكا، وكذلك بيانات تسعى إلى ربط مستقبل جمهورية صربسكا بالتطورات التي ستحدث في دول أوروبية أخرى في عام ٢٠١٤. ويرد بيان هذه المسألة بمزيد من التفصيل في الفرع الثاني أدناه المعنون "التحديات التي تواجه الاتفاق الإطار العام للسلام".

٨ - وفي اتحاد البوسنة والهرسك يواصل الحزبان الكرواتيان الرئيسيان، وهما الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك والاتحاد الديمقراطي الكرواتي لعام ١٩٩٠، دعوتهما إلى إنشاء وحدة إقليمية اتحادية ذات أغلبية كرواتية. وفي ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٣، استخدم هذان الحزبان مناسبة مؤتمر التجمع الوطني الكرواتي (وهو تجمع غير رسمي للأحزاب الكرواتية) لتكرار هذه الدعوات وللإعلان عن آليات تلزم الممثلين الكرواتيين المنتخبين بتنفيذ قرارات هذا التجمع الحزبي.

٩ - وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، أكدت اللجنة المركزية للانتخابات نتائج الانتخابات البلدية التي أجريت في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وبالإضافة إلى المشاكل المتعلقة بسريبرينتسا وموستار التي سيجري تناولها على نحو مستقل في هذا التقرير، نشأت مشاكل في عدد محدود من البلديات في ما يتعلق بتنفيذ الأحكام الدستورية والقانونية التي تضمن تمثيل الشعوب المكونة للاتحاد وغيرها في السلطات البلدية.

باء - قرارات الممثل السامي خلال الفترة المشمولة بالتقرير

١٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحجمت عموماً عن استخدام سلطات التنفيذ تمهيداً مع سياسة المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام المتمثلة في التأكيد على "الملكية المحلية" لعملية اتخاذ القرارات على الصعيد الدولي. واستخدمت سلطات التنفيذ في مناسبة واحدة فقط، لرفع الحظر على فرد سبق أن عزله أحد أسلافه من إحدى الوظائف العامة.

جيم - الأهداف الخمسة لإغلاق مكتب الممثل السامي والشرطان اللذان لذلك

التقدم المحرز في تحقيق الأهداف

١١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير لم تحرز سلطات البوسنة والهرسك تقدماً ملموساً في تحقيق الأهداف المتبقية التي حددها المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام كشروط مسبقة لإغلاق مكتب الممثل السامي.

ممتلكات الدولة وممتلكات الدفاع

١٢ - كما ذكرت سابقاً، قررت المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك في تموز/يوليه ٢٠١٢ أن القانون المتعلق بوضع أملاك الدولة الواقعة في إقليم جمهورية صربسكا والخاضعة لحظر التصرف (قانون أملاك الدولة في جمهورية صربسكا)، الذي ينقل إلى جمهورية صربسكا ممتلكات يوجد حالياً سند ملكيتها بحوزة البوسنة والهرسك، خارج عن اختصاص السلطة التشريعية للكيان، وبالتالي فهو غير دستوري. وعملاً بقرار المحكمة، توقف سريان قانون أملاك الدولة لجمهورية صربسكا في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وفي هذا القرار البعيد المدى، ارتأت المحكمة أيضاً أن اختصاص تنظيم تلك الممتلكات يندرج ضمن المسؤولية الحصرية للجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك. وتترتب على قرار المحكمة آثار فيما يتعلق بالاتفاق الذي أبرمه القادة السياسيون بشأن هذه المسألة في ٩ آذار/مارس ٢٠١٢، والذي ينبغي الآن إعادة تقييمه لكفالة اتساق تنفيذه مع دستور البوسنة والهرسك، وفقاً للتفسير الوارد في قرار المحكمة.

١٣ - وفي ٧ شباط/فبراير، قام أندرس فوغ راسموسن، الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي، بزيارة عمل لكبار القادة في البوسنة والهرسك، فأكد استمرار دعم الناتو للجهود التي تبذلها البوسنة والهرسك للانندماج في الناتو، ولكن أكد أيضاً أن حلفاء منظمة حلف شمال الأطلسي يتوقعون من البوسنة والهرسك إجراء الإصلاحات اللازمة لتحقيق الاندماج الأوروبي - الأطلسي. وأعرب قادة الأحزاب عن التزامهم باتفاق ٩ آذار/مارس ٢٠١٢ بشأن ممتلكات الدولة وممتلكات الدفاع، والتزموا بالإسراع بتنفيذ العناصر المتعلقة بممتلكات

الدفاع من الاتفاق، وبوضع خريطة طريق مفصلة لتسوية ممتلكات الدولة. وفي أواخر آذار/مارس، أشار وزير دفاع البوسنة والهرسك إلى اعتزامه التحاور بشأن هذه المسألة مع الفريق العامل التابع لمجلس الوزراء ومع النائب العام للبوسنة والهرسك.

١٤ - وفي ١٦ شباط/فبراير، اجتمع زعماء الأحزاب السياسية الستة في الائتلاف الحاكم على مستوى الدولة، وأكدوا من جديد التزامهم بإطار ٩ آذار/مارس ٢٠١٢، ولكنهم فشلوا في شرح الكيفية التي سيتم بها تنفيذ الاتفاق. بما يتماشى مع قرار المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك. وفي ١٨ شباط/فبراير، أنشأ مجلس وزراء البوسنة والهرسك فريقاً عاملاً لحل قضايا ممتلكات الدولة وممتلكات الدفاع (الفريق العامل الوزاري)، وعيّن وزير العدل ووزير الشؤون المدنية ووزير النقل والاتصالات أعضاء، وذلك لاقتراح "منهجية لحل قضايا ممتلكات الدولة وممتلكات الدفاع. بما يتماشى مع المبادئ التي وضعت سابقاً لتوزيع ممتلكات الدولة وممتلكات الدفاع". واجتمع الفريق العامل مرتين، ولكنه لم يُعلن عن أي نتائج. أما لجنة أملاك الدولة، التي كلفها سابقاً مجلس وزراء البوسنة والهرسك باقتراح حلول في ما يتعلق بممتلكات الدولة وممتلكات الدفاع، فقد اجتمعت مرة واحدة فقط منذ تشكيل الفريق العامل الوزاري، وخلصت إلى أنها تفتقر إلى التوجيه الكافي من مجلس الوزراء بشأن دورها فيما يتعلق بالفريق العامل الجديد.

منطقة برتشكو

١٥ - بعد إغلاق مكتب برتشكو وإصدار أمر بالإشراف ينظم وضع الصكوك القانونية في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٢، لم يعد المشرف يتدخل في الشؤون اليومية للمقاطعة، على الرغم من أنه احتفظ بالسلطة الكاملة لاستئناف ممارسة صلاحياته - وفق تقديره الخاص - إذا اقتضت الظروف ذلك.

١٦ - وشكلت الأحزاب السياسية في منطقة برتشكو حكومة دون تدخل خارجي في أواخر عام ٢٠١٢. ومع ذلك، ما زال الوضع الاقتصادي آخذاً في التدهور بينما ما زال الفساد والمحسوبية المنتشران من بين المشاكل الخطيرة. وفي تطور هام، أدين العمدة السابق بتهمة تتعلق بالفساد في ١٢ آذار/مارس ٢٠١٣. واعتمدت جمعية المقاطعة ميزانية عام ٢٠١٣ في ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٣.

دال - التحديات التي تواجه الاتفاق الإطاري العام للسلام

١٧ - كفل الاتفاق الإطاري العام للسلام وتنفيذه السلام والأمن في البوسنة والهرسك على مدى الـ ١٧ عاما الماضية، ولكن المحاولات الرامية إلى تقويض أسس اتفاق السلام والتراجع عن الإصلاحات المضطلع بها لتنفيذه تتطلب اهتماما جادا من المجتمع الدولي.

التحديات التي تواجه سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية

١٨ - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير استمرار خطاب استفزازي من بعض المسؤولين في جمهورية صربسكا على أعلى المستويات، وهو خطاب يجادل ويشكك في وجود دولة البوسنة والهرسك، ويتوقع حل تلك الدولة ويدعو إلى ذلك، ويطعن في قدرة الدولة على الاضطلاع بمهامها ومسؤولياتها في إطار دستور البوسنة والهرسك. وما زال رئيس جمهورية صربسكا أنشط دعاة حل الدولة وأكثرهم مجاهرة بذلك - رغم أنه بالتأكيد ليس الوحيد في ذلك. وقد تناولت تصريحاته خلال الفترة المشمولة بالتقرير مسألة تقرير المصير، إلى جانب السعي إلى الربط بين جمهورية صربسكا والتطورات الجارية في أماكن أخرى في أوروبا^(٢).

١٩ - وفي نيسان/أبريل قال رئيس جمهورية صربسكا إن البوسنة والهرسك "ليست لها أي إمكانية للبقاء على الإطلاق". ووصف البوسنة والهرسك بأنها "طفل خديج خلق وألقي على أراضي البلقان للتغطية على قرارات سابقة بشأن اعتراف غير قانوني ... وعلى أية حال، فهي عملية لا مفر منها. إن البوسنة والهرسك لن تظل قائمة! متى ستنتهار؟ سوف نرى ... وهذا يعني أنه، من الناحية النظرية، طالما استمر تقويض اتفاق دايتون، يمكن لجمهورية صربسكا اللجوء سلميا إلى البرلمان واتخاذ قرار بشأن استقلالها، أو لنقل دعونا

(٢) "بعد عشر سنوات من الآن، ستكون جمهورية صربسكا منيعة وقوية، ومحبوبة أيضا هنا في صربيا، أكثر مما هي عليه الآن. وأتوقع أن تكون مستقلة". ميلوراد دوديك، قناة *Prva*، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢؛ و"البوسنة والهرسك ليست في مصلحة الشعب الصربي، ومن الممكن ألا تكون البوسنة والهرسك قائمة بعد ١٠ أعوام إلى ١٥ عاما. ولم يقبل الصرب البوسنة والهرسك بحق في يوم من الأيام. وعقب تفكك يوغوسلافيا، ليست البوسنة والهرسك مصلحة سياسية أو تاريخية للشعب الصربي". ميلوراد دوديك، وكالة أنباء *Tanjug*، ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣؛ و"نحن اليوم نخوض نفس المعركة التي خضناها بالفعل قبل مائة سنة ... واعتقد أن الهدف النهائي لهذه الخطة الجديدة ينبغي أن يكون تحقيق اندماج الشعب الصربي في المنطقة". ميلوراد دوديك، مجلة *Nedeljnik*، ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٣؛ و"الاعتراف بكوسوفو لا يفتح المجال لنا لوحدنا فقط؛ انظروا، أعتقد أنكم تتابعون ما يحدث في كاتالونيا وفي اسكتلندا وأجزاء أخرى من أوروبا، وهذا يمكن أن يحفز كثيرا من العمليات". ميلوراد دوديك، قناة *ATV*، ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٣.

بحري استفتاء ملزماً. وإني مقتنع بأن جمهورية صربسكا ستقيس في يوم من الأيام قوتها وأوانها وقدرتها وستختار إجراء استفتاء ثم الاستقلال^(٣).

٢٠ - وعلى الرغم من عدم وجود أي حكم في الاتفاق الإطار العام للسلام يسمح بحل الدولة أو تقرير المصير أو يتنبأ بهما، فالحملة العامة التي تقوم بها جمهورية صربسكا من أجل حل الدولة تسعى أيضاً إلى تأكيد حق جمهورية صربسكا المزعوم في تقرير المصير. وقد زار رئيس جمهورية صربسكا بلغراد مؤخراً، حيث خاطب برلمان صربيا وسعى إلى الدعوة إلى تمكين الصرب من "تقرير مصيرهم" بوصفهم "شعباً مؤسساً"^(٤). وأشار أيضاً في شباط/فبراير إلى أن "حق جمهورية صربسكا في تقرير المصير هو حق مستمد من اتفاقية الأمم المتحدة... وسوف أبقى على جميع الخيارات مفتوحة"^(٥). وهدد مراراً بإجراء استفتاء على الاستقلال^(٦)، وأكد أن جمهورية صربسكا تريد المشاركة في الاندماج في الاتحاد

(٣) ميلوراد دوديك، قناة *ATV*، ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٣. خلال برنامج *Pressing* مع الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون في جمهورية صربسكا في ١٥ نيسان/أبريل، أدلى رئيس جمهورية صربسكا بتصريحات مماثلة: "البوسنة والهرسك ليست موجودة. إنها شخص مريض يلفظ أنفاسه الأخيرة، وما زال المجتمع الدولي يلقي إليه كبسولات الأكسجين مدعياً أنه يجب أن يعيش".

(٤) "هل انتهى كل شيء، هل ربما حان الوقت لإعادة تأكيد حق تقرير المصير؟ كيف يكون لبعض الآخرين الحق في تقرير المصير وليس لنا ذلك؟ هل ربما حان الوقت لإعادة تأكيد حق تقرير المصير؟ هل الصرب من الشعوب المؤسّسة؟ بلى، هم كذلك. فلماذا لا يكون لهم الحق في تقرير المصير؟ هذا سيتحقق في وقت آت". ميلوراد دوديك، كلمة أمام برلمان جمهورية صربيا في بلغراد، ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٣.

(٥) ميلوراد دوديك، مقابلة مع قناة *Face TV*، ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٣.

(٦) "الاستفتاء على استقلال جمهورية صربسكا هو خيار قائم دائماً. ولم نتخل قط عن فكرة الاستفتاء، وأستطيع أنؤكد أنه خيار قائم دائماً. نحن نريد فقط إعطاء فرصة للتوصل إلى اتفاق إذا كان ذلك ممكناً، ولكن إن لم يكن الأمر ممكناً، لن يكون هناك خيار آخر. ميلوراد دوديك، قناة *BNTV*، ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢؛ و "الإشارة إلى إمكانية إجراء استفتاء كانت موضوعاً ممنوعاً في ما مضى. وقد قمنا الآن بتنظيم الإجراءات القانونية لذلك، ولا أستبعد إمكانية إجراء استفتاء في جمهورية صربسكا في المستقبل، والتصويت بالطريقة التي تجري في أي بلد ديمقراطي آخر... وإذا واصلت البوسنة والهرسك تجاهل وضع جمهورية صربسكا وظلت تخلق مزيداً من المشاكل، فإن إجراء استفتاء سيكون أحد الخيارات". ميلوراد دوديك، قناة الجزيرة، ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

الأوروبي فقط بقدر ما يعزز هذا الاتحاد الكيان^(٧)، وذكر أن جمهورية صربسكا "ستعلن عن اتحاد" وستنصل في نهاية المطاف^(٨).

٢١ - ويساورني القلق أيضا إزاء استمرار التأكيدات الصادرة عن كبار قادة جمهورية صربسكا - في مخالفة لدستور البوسنة والهرسك - والتي مفادها أن الكيانان يعتبران دولتين. وذكر العضو الصربي في مجلس رئاسة دولة البوسنة والهرسك أن "اتفاق دايتون للسلام شكل بلدين صغيرين"^(٩). وأكد رئيس جمهورية صربسكا أن جمهورية صربسكا "دولة مستقلة"^(١٠)، وأعلن أنه "في نهاية المطاف، ليست البوسنة والهرسك دولة، ولكنها اتحاد دول"^(١١). وذكر نائب رئيس جمهورية صربسكا أن "موقف الغرب المتمثل في أنه لن يسمح بإنشاء جمهورية جديدة لصربسكا في كوسوفو يعني اعترافا بأن جمهورية صربسكا دولة"^(١٢). وقد صدرت تصريحات مماثلة عديدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير من قبل مسؤولي جمهورية صربسكا ومسؤولي حزب تحالف الديمقراطيين الاجتماعيين الأحرار الحاكم في جمهورية صربسكا^(١٣). وبالإضافة إلى ذلك، أشار رئيس صربيا إلى جمهورية

(٧) "سوف يُستخدم الاندماج الأوروبي لتعزيز استقلالية ومكانة جمهورية صربسكا ورفع الكيان إلى مستوى أعلى من الاستقلال". ميلوراد دوديك، صحيفة *Vecernje Novosti*، ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣؛ و "جمهورية صربسكا متفانية في السعي إلى الاندماج الأوروبي، ولكننا نريد تعزيز مكانتنا من خلال تلك العملية، وليس إضعافها". ميلوراد دوديك، صحيفة *Dnevni avaz*، ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

(٨) "يجب على جمهورية صربسكا أن تعلن نفسها كوحدة اتحادية. والاتحاد هو انضمام دولة قائمة بذاتها إلى دولة أخرى، ويمكنهما الانفصال وفق إرادتهما. ويجب التحضير للاتحاد بشكل جيد، وإيجاد الحلفاء له.... وفي نهاية المطاف لن يكون لدى جمهورية صربسكا خيار آخر سوى الانفصال عن البوسنة والهرسك، إذ لا يمكن إنشاء دولة مدنية بالقوة". ميلوراد دوديك، صحيفة *Blic*، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

(٩) نيبويسا رادمانوفيتش، الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون في جمهورية صربسكا، ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

(١٠) "كانت الفكرة الأولية هي استقلال جمهورية صربسكا. أي أن جمهورية صربسكا ظلت مستقلة لعدة سنوات. وفي أعقاب اتفاق دايتون، انضمت جمهورية صربسكا إلى البوسنة والهرسك بوصفها دولة ذات سيادة"، ميلوراد دوديك، قناة *FTV*، ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

(١١) ميلوراد دوديك، مقابلة مع الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون في جمهورية صربسكا، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

(١٢) إميل فلايكي، صحيفة *Nezavisne novine*، ١٥ آذار/مارس ٢٠١٣.

(١٣) "رأني ورأي تحالف الديمقراطيين الاجتماعيين الأحرار هو أن جمهورية صربسكا دولة، سواء كان ذلك يروق ميسيتش ومن يفكرون مثله أم لا. ولا أريد أن أشير إلى جمهورية صربسكا بوصفها كيانا، بل أشير إلى جمهورية صربسكا بوصفها دولة"، رادوفان فسكوفيتش، قناة *TVI*، ١٧ آذار/مارس ٢٠١٣؛ و "البوسنة والهرسك لا تمثل مصلحة سياسية وتاريخية للصرب، بل من الممكن أن تصبح البوسنة والهرسك غير موجودة في غضون ١٠ أو ١٥ عاما، بسبب عدم وجود إرادة لدى الشعبين المكونين لها". ميلوراد دوديك، صحيفة *Vecernje Novosti*، ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣؛ و "أرى أن جمهورية صربسكا دولة،

صربسكا بوصفها "دولة"^(١٤)، على الرغم من أنه صحح في وقت لاحق تصريحه في مقابلة حظيت بتغطية إعلامية كبيرة ولقيت استحسانا على نطاق واسع، حيث ذكر على نحو يستحق الثناء: "إنني أخني تواضعا. وأطلب الصفح لصربيا على الجريمة التي ارتكبت في سربرنيتسا ... وأعتذر عن كل الجرائم التي ارتكبتها أي فرد من شعبنا باسم دولتنا وشعبنا".

الطعون في اختصاصات مؤسسات البوسنة والهرسك

٢٢ - واصل أيضا رئيس جمهورية صربسكا هجماته الكلامية ضد مؤسسات الدولة الرئيسية التي أنشئت لممارسة مسؤوليات الدولة بموجب دستور البوسنة والهرسك والحفاظ على سيادة القانون، وسيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية ونظامها الدستوري (المحكمة الدستورية، ومحكمة الدولة ومكتب المدعي العام، والمجلس الأعلى للقضاة والمدعين، واللجنة المركزية للانتخابات)^(١٥). وقد أدت هذه البيانات إلى تفويض هذه المؤسسات

فليست لها صفة دولية، وإنما هي دولة بكل ما يتماشى مع ما تعنيه كلمة الدولة. وقد وُضع دستور البوسنة والهرسك على أساس دستور الولايات المتحدة الأمريكية، الذي يتعامل مع أمريكا كدولة مكونة من عدة ولايات. ولدى جمهورية صربسكا كل ما لدى أي من الولايات التي تتكون منها الولايات المتحدة". ميلوراد دوديك، صحيفة *Vecernje Novosti*، ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣؛ و "إن جمهورية صربسكا ستلجأ بالتأكيد إلى الاستقلال في حالة عدم استعادة الصلاحيات التي كانت لديها في السنوات الأولى بعد الحرب. وينبغي تقاسم الصلاحيات بين جمهورية صربسكا والبوسنة والهرسك وفقا لاتفاق دايتون الأصلي للسلام، وسوف تسعى جمهورية صربسكا بالتأكيد إلى الاستقلال إذا لم يحدث ذلك"، ميلوراد دوديك، قناة *BNTV*، ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣؛ و "ماذا عسى جمهورية صربسكا أن تكون سوى دولة؟" ميلوراد دوديك، قناة *Prva*، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

(١٤) "لقد التقينا اليوم بوصفنا أكثر الناس مسؤولية في الدولتين الصربيتين ... ونحن نعمل أيضا على التنمية الاقتصادية في كلتا الدولتين". توميسلاف نيكوليتش، مؤتمر صحفي في بلغراد، ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٣.

(١٥) "تحاول المحكمة الدستورية أن تضع الدستور، لكن الدستور لا ينص على أن الممتلكات تعود إلى البوسنة والهرسك، بل إلى الكيانين. وقد سن بادي أشداون، الممثل السامي السابق، ثلاثة قوانين تخطر التصرف في الممتلكات على جمهورية صربسكا، واتحاد البوسنة والهرسك، ومقاطعة برتشكو. والمسألة هنا تتعلق برفع التجميد عن الممتلكات، في حين أن المحكمة الدستورية تحتاج فقط إلى البت في ما إذا كان الأمر يتماشى مع الدستور أم لا. وفي هذه الحالة، ليس لدى المحكمة اختصاص. وإن المحكمة الدستورية تتلقى تعليمات من الأجانب. إنها وحش يلي الاحتياجات السياسية اليومية. فهناك ثلاثة أجناب في المحكمة، واثان من البشناق، ويمكنهم أن يحكموا بما يشاؤون. وإن المحكمة الدستورية مكان للاغتصاب السياسي". ميلوراد دوديك، قناة *Face TV*، ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٣؛ و "لا وجود لمكتب المدعي العام ومحكمة البوسنة والهرسك حسب دستور البوسنة والهرسك. ولا أريد أن أضفي الصبغة القانونية على شيء فرضه الممثل السامي بالتزام الصمت حياله". ميلوراد دوديك، قناة الجزيرة، ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣؛ و "المجلس الأعلى للقضاة والمدعين مركز غير رسمي للسلطة ليست له شرعية". ميلوراد دوديك، قناة *TVI*، ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢؛ و "المجلس الأعلى للقضاة والمدعين هو حفار قبر العدالة

الحيوية في الوقت الذي تحتاج فيه إلى الدعم لكي تصبح أكثر فعالية، ناهيك عن مكافحة الفساد الذي يمثل مشكلة رئيسية في البلد. وليس من الغريب أن هذا يُخضع أيضا موظفي تلك المؤسسات لضغط سياسي هائل.

٢٣ - ومن المسائل التي أزاحت الستار عن أوجه قصور العملية السياسية في البوسنة والهرسك، وكذلك عن استعداد سلطات جمهورية صربسكا لاتخاذ إجراءات تتحدى الاتفاق الإطار العام للسلام، المنازعة المتعلقة برقم تحديد الهوية الفريد المكون من ١٣ رقما فرديا. فقد اعتمد قانون الدولة الذي ينظم إصدار هذا الرقم في عام ٢٠٠١، ولكنه بحاجة إلى التغيير نظرا للقرارين الصادرين عن المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك في عام ٢٠١١ ومطلع عام ٢٠١٣ اللذين ينقضان أحد أحكام القانون المذكور. ومنذ عام ٢٠١٢، رفضت الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك ثلاثة اقتراحات مستقلة لتنفيذ أحكام المحكمة بسبب منازعات بشأن مناطق التسجيل الجغرافي المرتبطة بهذا الرقم. ومنذ آذار/مارس، نشأت عن عدم اعتماد تعديلات من جانب الجمعية البرلمانية مضاعفات خطيرة للمواطنين العاديين الذين لهم أطفال حديثو الولادة وللمواطنين المتجنسين غير القادرين على الحصول على رقم خاص بهم. وتترتب على ذلك عواقب في الحصول على العديد من الخدمات، مثل الرعاية الصحية ووثائق السفر.

٢٤ - وبدلا من التفاوض لإيجاد حل في الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك، لجأ حزب تحالف الديمقراطيين الاجتماعيين الأحرار في ٢ نيسان/أبريل إلى حكومة جمهورية صربسكا لإصدار مرسوم يسعى إلى تنظيم مسألة الحصول على أرقام هوية المواطنين على مستوى الكيانات، وأعلن في الوقت نفسه أنه سيطلب من الممثلين المنتخبين من جمهورية صربيا في برلمان الدولة أن يقدموا مقترحا جديدا لتعديل قانون الدولة. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، لم يقدم هذا المقترح عن طريق الإجراءات البرلمانية. وبالنظر إلى أن رقم الهوية الفريد

والسلطة القضائية في هذه المنطقة". ميلوراد دوديك، الحياة، ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢؛ و "من الواضح أن وراء قرار اللجنة المركزية للانتخابات بشأن سريرينيتسا دوافع سياسية، وأنه من إنتاج الأعضاء البشناق في اللجنة، ولا علاقة له بالواقع. ومن الواضح أن الانتخابات في سريرينيتسا اتسمت بالمضاربة". ميلوراد دوديك، وكالة أنباء جمهورية صربسكا، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢؛ و "الحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك مكان إجرامي مكلف بإعادة ترتيب البوسنة والهرسك من الناحية الدستورية تحت تأثير الأجانب". ميلوراد دوديك، وكالة Anadolu، ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢؛ و "لا يزال الأجانب يجلسون ويجاولون مواصلة احتكار المؤسسات القضائية في البوسنة والهرسك". ميلوراد دوديك، هيئة الإذاعة والتلفزيون لجمهورية صربسكا، ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢؛ و "الحكام ومكاتب المدعين العامين هي أماكن وقوع أكبر فساد في الوقت الحاضر". ميلوراد دوديك، هيئة الإذاعة والتلفزيون لجمهورية صربسكا، ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

ينظم على مستوى الدولة، فإن اعتماد مرسوم جمهورية صربسكا يطرح مشكلة كبيرة، حيث يمثل اضطلاع أحد الكيانين بصورة انفرادية بمسؤولية دستورية من مسؤوليات الدولة. وقد أوضح رئيس جمهورية صربسكا آراءه بشأن هذه المسألة فقال علانية: "لقد قلنا إنه حتى في ظل تدخل من جانب المجتمع الدولي، سيظل هذا المرسوم ساريا وسينفذ"^(١٦).

عدم إنفاذ قرارات المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك

٢٥ - يشكل النمط الشامل المتمثل في عدم إنفاذ قرارات المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك مسألة أخرى من المسائل التي تثير القلق، بما في ذلك من منظور التحديات التي تواجه الاتفاق الإطاري العام للسلام. ففي ١٥ آذار/مارس، في رد كتابي على سؤال طرحه ممثل في الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك، أفادت المحكمة أنها أصدرت ٨٠ قرارا بشأن عدم إنفاذ قراراتها السابقة إلى مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك، ويشمل ذلك الفترة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٣^(١٧). وينص دستور البوسنة والهرسك صراحة على أن "قرارات المحكمة الدستورية نهائية وملزمة"، وأن "الكيانين وجميع فروعهما ملزمون بالامتثال التام لهذا الدستور (...)، ولقرارات مؤسسات البوسنة والهرسك". وهذا النمط من عدم إنفاذ قرارات المحكمة الدستورية من دواعي القلق أيضا لأن دور المحكمة بوصفها حَكَمًا نهائيا في المنازعات الدستورية سيصبح أكثر وضوحا بعد إنهاء ولاية الممثل السامي.

٢٦ - والامتثال لاتفاق دايتون، ولا سيما للإطار الدستوري وسيادة القانون، شرط أساسي لتحقيق الاستقرار الطويل الأجل. وعلى العكس من ذلك، بالنظر إلى التاريخ الحديث المضطرب الذي عرفته البوسنة والهرسك، فالتحديات التي تواجه أسس اتفاق السلام ودستور البوسنة والهرسك تقوض بشكل مباشر استقرار البلد وجميع الجهود المبذولة بحسن نية لاستعيد تكامله ويمضي قدما.

ثالثا - مؤسسات الدولة في البوسنة والهرسك

رئاسة البوسنة والهرسك

٢٧ - عقدت رئاسة البوسنة والهرسك سبع دورات عادية وأربع دورات طارئة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتخذت خلالها قرارات تتعلق بالميزانية، والدفاع، والسياسة

(١٦) ميلوراد دوديك، قناة ATV، ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٣.

(١٧) ينص القانون الجنائي للبوسنة والهرسك على فعل إجرامي ويتوخى فرض عقوبة بالسجن تصل إلى خمس سنوات للمسؤول الذي يرفض أو يمنع بأي حال من الأحوال إنفاذ قرار للمحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك. غير أن ذلك لا يشكل رادعا فعالاً، فحتى الآن لم يُدَن أي شخص على هذا الأساس.

الخارجية. وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، اعتمدت الرئاسة ميزانية الدولة لعام ٢٠١٣ وأحالتها إلى البرلمان، الذي اعتمدها في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وهي أول مرة خلال سنتين يتم فيها اعتماد الميزانية في أوانها ودون إحلال جسيم بالمواعيد القانونية.

٢٨ - واتخذت الرئاسة قرارات بشأن تدمير الذخائر والألغام الفاسدة، ووسعت نطاق مشاركة القوات المسلحة للبوسنة والهرسك في عمليات السلام الدولية في أفغانستان والكونغو. واستضافت الرئاسة هيلاري كلينتون، وزيرة خارجية الولايات المتحدة، وكاثارين آشتن، الممثلة السامية للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية في الاتحاد الأوروبي، في زيارة مشتركة قامت بها في ٢٩ و ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، واستضافت الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي، أندرس فوغ راسموسن عند توقفه بالبلد في ٧ شباط/فبراير ٢٠١٣. وكان من بين الشخصيات الزائرة الأخرى إيفان غاسباروفيتش، رئيس سلوفاكيا، وإيفيكا داسيتش، رئيس وزراء صربيا. وسافر أعضاء من هيئة الرئاسة أيضا إلى تركيا، وصربيا، ورومانيا، والنمسا. واجتمعت البارونة آشتن مع أعضاء هيئة الرئاسة مرة أخرى في ١٨ نيسان/أبريل.

٢٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تقلد الرئاسة العضو الصربي نيويسا رادمانوفيتش، الذي تولى مهامها التناوبية لمدة ثمانية أشهر في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وقد قام السيد رادمانوفيتش بعدد من الزيارات والتحركات الإقليمية البناءة خلال فترة ولايته. ومن التطورات الجديدة بالترحيب أيضا عدم نشوب أية منازعات علنية كبرى بين أعضاء هيئة الرئاسة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، على الرغم من أنهم في ما مضى دخلوا في منازعاتهم أمام الملأ. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن أعضاء هيئة الرئاسة البشناق والكروات قدموا طلبات استئناف منفصلة إلى المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك للطعن في تشريعات جمهورية صربسكا المتعلقة بالعتل والأحكام الدستورية الخاصة بالكيانين التي تنظم انتخاب رؤسائها ونوابهم.

مجلس وزراء البوسنة والهرسك

٣٠ - في إطار إعادة هيكلة الحكومة التي يقودها الحزب الديمقراطي الاجتماعي، وافق مجلس نواب البوسنة والهرسك على تعيين وزيرين جديدين ونائب وزير واحد في مجلس الوزراء في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وواصل مجلس الوزراء عقد اجتماعاته بانتظام، حيث عقد ٢٤ جلسة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وأقر تعديلا واحدا على دستور

البوسنة والهرسك^(١٨)، وستة قوانين جديدة^(١٩)، و ١٣ مجموعة من التعديلات على قوانين سارية. وإضافة إلى ذلك، اعتمد المجلس وثيقة إطار الميزانية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥، وأنشأ الفريق العامل المذكور سابقا المعني بممتلكات الدولة وممتلكات الدفاع، واعتمد خطة عمله الطموحة لعام ٢٠١٣^(٢٠). وقام المجلس بعدة تعيينات واعتمد قوانين داخلية مختلفة، واتخذ عشرات من القرارات، تشمل مقترحات لاتفاقيات ثنائية وقرارات بشأن التصديق على معاهدات دولية.

٣١ - واعتمد المجلس مقترحا لإدخال تعديلات على قانون التعداد السكاني في جلسته المعقودة في ٢٣ كانون الثاني/يناير من أجل تأجيل التعداد السكاني بستة أشهر إلى الفترة من ١ إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. أما بخصوص مسألة أخرى مثيرة للجدل، وهي طلب تفسير رسمي للقانون الانتخابي في ما يتصل بولاية مجلس مدينة موستار، فقد أبدى مجلس الوزراء استعدادا أقل لتناولها. وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير، اعتمد المجلس استنتاجا صاغته وزارة العدل في البوسنة والهرسك مفاده أن المجلس لا يستطيع أن يبدلي برأي بشأن ولايات أعضاء مجلس مدينة موستار، لأن الحكم موضع الخلاف لم يُحدد في طلب التفسير الرسمي (انظر الفرع السادس أدناه للاطلاع على مزيد من التفاصيل المتعلقة بموستار).

٣٢ - ولا زالت التحديات الاقتصادية وغيرها من التحديات التي شكلها انضمام جمهورية كرواتيا إلى الاتحاد الأوروبي تمثل بندا هاما في جدول أعمال مجلس الوزراء، وهو أمر يسهل فهمه. وقد عقدت جلسة مواضيعية بشأن هذا الموضوع في ٧ شباط/فبراير.

(١٨) اعتمد مجلس الوزراء التعديل الثاني لدستور البوسنة والهرسك، الذي يغير الفقرة ٢ من المادة التاسعة لإتاحة تخفيض التعويضات المدفوعة إلى العاملين في مؤسسات البوسنة والهرسك أثناء فترات ولايتهم.

(١٩) القوانين الجديدة التي اعتمدها مجلس الوزراء وأحالتها إلى الإجراءات البرلمانية هي: قانون اللاجئين والمشردين والعائدين في البوسنة والهرسك؛ وقانون ميزانية المؤسسات والالتزامات الدولية للبوسنة والهرسك لعام ٢٠١٣؛ وقانون إدارة الممتلكات المصادرة على أساس مؤقت أو دائم في الدعاوى الجنائية المعروضة على محكمة البوسنة والهرسك؛ وقانون المسؤولية عن الأضرار النووية؛ والقانون المتعلق بتنفيذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة؛ والقانون المتعلق ببرنامج حماية الشهود.

(٢٠) اعتمدت خطة عمل عام ٢٠١٣ في ١٧ كانون الثاني/يناير، وتشمل قائمة تضم ٦٥ من التشريعات التي ستُعتمد خلال السنة (منها ٢٩ قانونا "جديدا"، والباقي تعديلات على تشريعات سارية، وعددها ٣٦).

الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك

٣٣ - لا يزال الإخفاق في التوصل إلى اتفاقات سياسية، بما في ذلك إخفاق الأحزاب السياسية المشاركة في تحالف على مستوى الدولة، يعثري عمل الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك، في ظل خطاب برلماني لا يرقى إلى الخطاب البناء في كثير من الأحيان، ويشير إلى حل الدولة في بعضها^(٢١). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، جرى اعتماد قانونين جديدين فقط هما: قانون ميزانية عام ٢٠١٣، وقانون تمويل الأحزاب السياسية. واعتمدت أيضا تعديلات طفيفة على ١٥ قانونا ساريا. وخلال الفترة نفسها، رفضت الجمعية البرلمانية ثمانية قوانين، لم يوافق على خمسة منها بسبب استخدام آلية التصويت الخاصة بالكيانين من جانب المندوبين المنتخبين من جمهورية صربسكا. وقد عرض مجلس الوزراء معظم مشاريع هذه القوانين على الجمعية البرلمانية بعد أن أقرتها اللجان البرلمانية المختصة، لينتهي الأمر برفضها في الجولة الأخيرة من التصويت.

٣٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر هذا الاتجاه برفض المندوبين المنتخبين من جمهورية صربسكا التقارير السنوية المتعلقة بمؤسسات الدولة التي تسعى جمهورية صربسكا إلى إلغائها. فعلى سبيل المثال، في ١٧ كانون الثاني/يناير، رفض مجلس شعوب البوسنة والهرسك تقرير عام ٢٠١١ لكل من المجلس الأعلى للقضاة والمدعين، وهيئة الإذاعة والتلفزيون في البوسنة والهرسك.

٣٥ - واستمرت هذه الاتجاهات على الرغم من تشكيل الأغلبية البرلمانية الجديدة في بداية الفترة المشمولة بالتقرير، عندما حل حزب الاتحاد من أجل مستقبل أفضل للبوسنة والهرسك محل حزب العمل الديمقراطي في التحالف الحاكم على مستوى الدولة، المؤلف من ستة أحزاب. وفي الوقت الحالي، أبرم رئيس الحزب الديمقراطي الاجتماعي ورئيس حزب تحالف الديمقراطيين الاجتماعيين الأحرار اتفاقا للتعاون يقترح إدخال تغييرات عديدة في مجالات القضاء، والنظام الانتخابي، وتضارب المصالح، والاقتصاد، والإدارة العامة. وقد أثار بعض هذه المقترحات قلق المجتمع الدولي، رغم أن الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك لم تعتمد إلا واحدا من تلك القوانين.

(٢١) على سبيل المثال، في الجلسة التي عقدها مجلس النواب في ١٤ شباط/فبراير - أثناء النقاش المرتجل بشأن المساواة بين الشعوب في البوسنة والهرسك - أشار نائب الرئيس (تحالف الديمقراطيين الاجتماعيين الأحرار) إلى حالة حل تشيكوسلوفاكيا، التي نظمت فيها الشعوب، على حد رأيه، مواقفها بصورة متقنة تماما ولكنها ببساطة لم تعد ترغب في العيش معا، وذكر أن "المسألة الحاسمة لا تتمثل في ما إذا كانت لنا نحن في البوسنة والهرسك مواقف متماثلة، ولكن في ما إذا كانت لدينا إرادة الحفاظ على هذا البلد".

تنفيذ نتائج الانتخابات المحلية

٣٦ - مر تنفيذ نتائج الانتخابات المحلية التي أجريت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ دون حوادث تذكر. ومع ذلك، تأخر تشكيل مجلس مدينة سرايفو وانتخاب عمدتها الجديد، حيث شهدا تنافسا شديدا بين التحالفين اللذين يقودهما كل من الحزب الديمقراطي الاجتماعي وحزب العمل الديمقراطي. وشُكل مجلس المدينة بالكامل في ١٢ آذار/مارس، في حين لم يُنتخب عمدة جديد إلا في ٢٧ آذار/مارس. وقد صار إيفو كومسيتش أول عمدة لسرايفو من غير البشناق منذ التوقيع على الاتفاق الإطاري العام للسلام، وإني آمل أن يسهم ذلك في الجهود الرامية إلى تعزيز التعددية العرقية.

الإصلاح الدستوري على مستوى الدولة

٣٧ - استمر الزعماء السياسيون للبوسنة والهرسك في إخفاقهم الطويل الأمد في التوصل إلى اتفاق بشأن إدخال التعديلات الدستورية اللازمة لتنفيذ قرار المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية سايديتش وفينتشي. وعلى الرغم من الدعم السخي الذي قدمه الاتحاد الأوروبي منذ منتصف شباط/فبراير، لم يتمكن زعماء الأحزاب السياسية من الوفاء بالموعد النهائي الذي حدده لهم الاتحاد الأوروبي في ١١ نيسان/أبريل للتوصل إلى اتفاق سياسي. وكما هو الحال بالنسبة للكثير من التحديات الأخرى التي تواجه البوسنة والهرسك، فقد حان الوقت ليكيف القادة السياسيون عن تقديم مصالح الأحزاب على مصالح البلد ومواطنيه، الذين تدعم الغالبية العظمى منهم الاندماج الأوروبي - الأطلسي.

رابعاً - اتحاد البوسنة والهرسك

أزمة حكومة الاتحاد

٣٨ - عرقلت الأزمة الدستورية المستمرة في الكيان مؤسسات الاتحاد الرائدة، بما فيها الحكومة والمحكمة الدستورية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سيطرت على الساحة السياسية الجهود التي بذلها الحزب الديمقراطي الاجتماعي، والاتحاد من أجل مستقبل أفضل، والاتحاد الديمقراطي الكرواتي من أجل إعادة بناء حكومة الاتحاد. وقد شكلت هذه الأحزاب أغلبية في مجلسي برلمان الاتحاد كليهما، غير أنهما عجزت عن تحقيق أهدافها المتمثلة في إزاحة رئيس الاتحاد والأغلبية الوزارية الحالية (المؤلفة من حزب العمل الديمقراطي، وحزب الشعب للعمل من أجل الإصلاح، وحزب الحقوق الكرواتي) من حكومة الاتحاد. وقد تفاقم هذا الوضع بسبب الفشل الطويل الأمد للمؤسسات المختصة في كفالة نظام دستوري فعال عن طريق

تعيين القضاة اللازمين للمحكمة الدستورية التابعة للاتحاد وكذلك لفريقه المعني بحماية المصالح الوطنية الحيوية، على الرغم من نداءات المجتمع الدولي الواضحة والمتكررة للقيام بذلك.

٣٩ - واشتدت حدة المنازعات الجارية في الاتحاد أول الأمر في تشرين الثاني/نوفمبر، عندما انفض مجلس للحكومة في أعقاب انسحاب الوزراء المنتمين إلى حزب العمل الديمقراطي، وحزب الشعب للعمل من أجل الإصلاح، وحزب الحقوق الكرواتي بسبب قرار متنازع بشأنه يتعلق بإدارة مصرف تنمية الاتحاد. ونتيجة لذلك، بقيت الحكومة دون النصاب القانوني اللازم لاتخاذ القرارات، بما في ذلك بشأن ميزانية الاتحاد لعام ٢٠١٣، التي كان اعتمادها قبل نهاية السنة من بين شروط صرف الأموال المقدمة من صندوق النقد الدولي. وردا على ذلك، اقترح رئيس وزراء الاتحاد أن يُقيل رئيس الاتحاد هؤلاء الوزراء من الحكومة في كانون الأول/ديسمبر، في حين بعثت التجمعات البرلمانية التابعة لحزب العمل الديمقراطي، وحزب الشعب للعمل من أجل الإصلاح، وحزب الحقوق الكرواتي طلبا مشتركا إلى الرئيس لإقالة رئيس الوزراء بدلا من ذلك، بسبب ارتكاب مخالفات مزعومة في تقديم ميزانية عام ٢٠١٣ إلى برلمان الاتحاد، وفي ما يتعلق بإدارة مصرف تنمية الاتحاد.

٤٠ - وفي أوائل شباط/فبراير، صوتت الأغلبية الجديدة في مجلسي برلمان الاتحاد كليهما بسحب الثقة من الحكومة. وفي جلسة ١٢ شباط/فبراير، التي اعتمد مجلس النواب خلالها مقترح سحب الثقة، اعتمد المجلس أيضا استنتاجات مثيرة للجدل سعت إلى تقييد أنشطة الحكومة بصورة انفرادية^(٢٢). وصوت مجلس الشعوب بسحب الثقة في ١٥ شباط/فبراير، لكن تجمع البشناق في مجلس الشعوب احتج بإجراءات المصلحة الوطنية الحيوية في ما يتعلق بقرار التصويت بسحب الثقة.

٤١ - وإلى أن تكتمل إجراءات المصلحة الوطنية الحيوية، لا يمكن اعتبار أن قرار التصويت بسحب الثقة قد أُخذ أو أنه دخل حيز النفاذ. وشكل برلمان الاتحاد لجنة مشتركة لتنسيق قرار سحب الثقة من الحكومة، وهي خطوة إجرائية ضرورية قبل إحالة الطلب إلى الهيئة

(٢٢) تنص الاستنتاجات على ما يلي: (١) "تواصل حكومة الاتحاد عملها بسلطات محدودة، تشمل تقييد عمل الحكومة في الحد الأدنى الضروري من الأنشطة" في ما يتعلق "بالتزامات الدولية" و "سير العمل الضروري"؛ و (٢) "لا يمكن للحكومة إصدار قرارات أو قوانين أخرى تنشأ عنها أعباء مالية إضافية"، وعليها ألا تعتمد برامج إنفاق أو تقوم بتعيينات دون إذن البرلمان؛ و (٣) كلف مجلس النواب رئيس الوزراء بتقديم قائمة بالمناصب التي انتهت فترة ولاية شاغليها في إدارات الشركات والوكالات والمؤسسات والمعاهد العامة، حتى يتمكن مجلس النواب من إجراء هذه التعيينات على أساس مؤقت؛ و (٤) يُكلف رئيس مجلس النواب ورئيس وزراء الاتحاد برصد تنفيذ الاستنتاجات المذكورة، وتقديم تقرير إلى المجلس؛ و (٥) "يجب رئيس الاتحاد علنا على تيسير تنفيذ الإجراءات المتعلقة بتعيين حكومة الاتحاد الجديدة".

المعنية بالمصلحة الوطنية الحيوية في المحكمة الدستورية للاتحاد. بيد أن الهيئة لن تتمكن من البت في مقبولية القضية أو حيثياتها إلى حين تعيين عنصر القضاة بكامله في الهيئة. وهذا يعني أن التصويت بسحب الثقة محمد فعليا إلى أن تحل مسألة تعيين القضاة.

٤٢ - وفي غضون ذلك، كتب إليّ رئيس وزراء الاتحاد مدعيا أن حكومة الاتحاد لا تستطيع الاضطلاع بمهامها بشكل ملائم. وفي ١٩ آذار/مارس، اقترح نائب رئيس وزراء الاتحاد إدخال تغييرات على النظام الداخلي للحكومة لتمكين نواب رئيس الوزراء من عقد الجلسات وتولي رئاستها، والتوقيع على القوانين التي تعتمدتها الحكومة في الحالات التي يتخلف فيها رئيس الوزراء عن القيام بذلك في آجال قصيرة. وصوتت أغلبية الحكومة لصالح التغييرات المقترحة. وعقب التصويت، انسحب رئيس الوزراء والوزراء المنتمون إلى الحزب الديمقراطي الاجتماعي من الجلسة، التي تواصلت بقيادة أحد نواب رئيس الوزراء. وفي ٢٥ آذار/مارس، أبلغ رئيس الوزراء أمين الحكومة إنه بعد اعتماد قرار ١٩ آذار/مارس، لا ينوي عقد جلسات أخرى للحكومة حتى تحل مسألة دستورية وشرعية القرار المذكور، الذي طعن فيه رئيس الوزراء أمام المحكمة بعد ذلك.

٤٣ - وفي ٢٦ آذار/مارس، لاحظ سفراء المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام أنه لا يمكن توجيه اللوم عن الحالة الراهنة إلى أي من مجموعتي الأحزاب في الاتحاد دون الأخرى، وأنذروا جميع الجهات المعنية بأنه يجب عليها الامتناع عن اتخاذ أي خطوات أخرى. يمكن أن تزعزع استقرار الوضع. وكرر السفراء أن من الضروري للسلطات المختصة أن تملأ الشواغر في المحكمة الدستورية للاتحاد والهيئة المعنية بالمصلحة الوطنية الحيوية دون مزيد من التأخير لضمان قدرة المحكمة على الاضطلاع بدورها الدستوري. ومضى السفراء في بيانهم إلى الإنذار بأن "على الحكومة والبرلمان على حد سواء أن يحترما الأدوار الدستورية الخاصة بكل منهما إلى حين الخروج من الطريق المسدود الذي وصل إليه الاتحاد. ويجب أن تتعاون الأحزاب على كفالة أداء المؤسسات لوظائفهما على نحو يتسق بما لا لبس فيه مع سيادة القانون، حتى وإن كان ذلك يعني أنه لا يمكن اتخاذ المزيد من المبادرات البعيدة المدى على الفور. فكفالة سير عمل المؤسسات ليست خيارا، بل هي واجب".

٤٤ - وقد قمت بمساعي حميدة للجمع بين الأطراف في محاولة للخروج من المأزق المتعلق بتعيين القضاة، وكذلك لتشجيعهم على مواصلة العمل معاً لكفالة عمل الحكومة والبرلمان على معالجة القضايا الأساسية، وحتى لا تزيد الحالة السياسية تدهورا، إلى حين حل المنازعات القائمة في الاتحاد. وقد اجتمعت الأطراف مؤخرا في ١٠ نيسان/أبريل لعقد جلسة للحكومة، نوقش فيها ٢٣ بندا من بنود جدول الأعمال، بما في ذلك نص تشريعي هام

اعتمد خلال الجلسة، وهو نص ضروري لصرف الأموال في إطار الترتيب الاحتياطي الذي اتخذته البلد مع صندوق النقد الدولي.

استمرار العجز عن تعيين قضاة في المحكمة الدستورية للاتحاد والهيئة المعنية بالمصلحة الوطنية الحيوية التابعة لها

٤٥ - من العوامل الهيكلية الرئيسية الكامنة وراء عدم تمكن الاتحاد من حل أزمته الحالية عدم اكتمال المحكمة الدستورية للاتحاد، حيث لم يتول سوى خمسة قضاة من أصل تسعة مناصبهم إلى حد الآن. ولا يفي القضاة الخمسة إلا بشرط الحد الأدنى للنصاب القانوني، ولكن بما أن قرارات المحكمة يجب أن تُتخذ بأغلبية القضاة التسعة جميعهم، فإن قرارات المحكمة الحالية تحتاج أساساً إلى توافق الآراء بين جميع الأعضاء الخمسة الحاليين. وتزداد الحالة حرجاً في ما يتعلق بالهيئة المعنية بالمصلحة الوطنية الحيوية التابعة للمحكمة، التي ينقصها حالياً أربعة من القضاة السبعة اللازمين لاضطلاعها بمهامها، والتي ظلت معطلة منذ ما يزيد على ثلاث سنوات. وهذا لا يؤثر فقط على حماية مصالح الشعوب المؤسسة للاتحاد، ولكن أيضاً على عمليات صنع القرار داخل الاتحاد وفي الهيئات التشريعية للكانتونات وبعض المجالس على مستوى المدن. ونتيجة لذلك، جُمِدَت بعض القوانين إلى أجل غير مسمى ريثما يتخذ قرار بشأن الهيئة المعنية بالمصلحة الوطنية الحيوية^(٢٣). وفي الوقت الحالي، تراكمت ١٨ قضية من قضايا المصلحة الوطنية الحيوية المعروضة على المحكمة الدستورية للاتحاد، تتصل كلها بطلبات مقدمة من الهيئات التشريعية للكانتونات. وفي الفترة المقبلة، من المتوقع أن تعرض الهيئة التشريعية للاتحاد على المحكمة ثلاث قضايا متصلة بالمصلحة الوطنية على أقل تقدير. وتبرز الحالة الراهنة العواقب الخطيرة الناجمة عن فشل مستمر من جانب سلطات الاتحاد في تعيين القضاة اللازمين منذ أربع سنوات ونصف^(٢٤).

٤٦ - وقد اجتمع مكثي واجتمعت بالمؤسسات المختصة المسؤولة عن ضمان تعيين القضاة اللازمين، سعياً إلى تيسير التوصل إلى اتفاق يسمح بالقيام بالتعيينات. وحتى الآن، تم الاتفاق على تعيين أحد القضاة، ويجري بذل جهود لمساعدة الأطراف على التوصل إلى اتفاق بشأن القضاة الثلاثة المتبقين.

(٢٣) بموجب دستور الاتحاد، "تتخذ هيئة معنية بالمصلحة الحيوية تابعة للمحكمة الدستورية للاتحاد البوسنة والهرسك قراراً بأغلبية الثلثين بشأن مقبولة هذه القضايا في غضون أسبوع واحد من عرضها، وفي غضون شهر واحد بشأن حيثيات القضايا المقبولة لديها".

(٢٤) بعد تعيين القضاة في المحكمة، يجب على غرفتي برلمان الاتحاد انتخاب أربعة أعضاء لازمين لمجلس حماية المصلحة الوطنية الحيوية التابع للمحكمة الدستورية.

الإصلاح الدستوري على مستوى الاتحاد

٤٧ - ليس من المستغرب أن الأزمة المستمرة في الاتحاد زادت المطالبات المتعلقة بإصلاح هذا الكيان. وقد استُهلّت مبادرة لتحسين فعالية اتحاد البوسنة والهرسك، بوسائل منها إدخال تغييرات على دستور هذا الكيان، عندما أنشأت سفارة الولايات المتحدة فريق خبراء لدراسة المسألة. وهذه مبادرة تأتي في الوقت المناسب، وهي تحظى بدعمي، وآمل أن تقدم حلولاً محلية لمشاكل الاتحاد.

الجمعية الوطنية الكرواتية

٤٨ - عقدت الجمعية الوطنية الكرواتية، وهي منظمة جامعة تضم معظم الأحزاب السياسية التي يتصدر أسمائها لفظ "كروات"، ويسيطر عليها حزبا الاتحاد الديمقراطي الكرواتي، اجتماعاً في موستار في ٦ نيسان/أبريل وواصلت الطعن في شرعية سلطات الاتحاد الحالية. واعتمدت الجمعية بالإجماع إعلاناً من سبع نقاط تطالب فيه بالمساواة المؤسسية والإدارية الإقليمية بين جميع الشعوب الثلاثة المؤسسة للبوسنة والهرسك؛ وتؤيد حملات مقاطعة المؤسسات وحملات العصيان المدني كآليات للتعامل مع الكروات الذين يسعون إلى السطو على الوظائف الكرواتية؛ وتدعو إلى تنظيم إقليمي جديد للبوسنة والهرسك، بوصفها بلداً يتكون من ثلاث وحدات اتحادية أو أكثر؛ وتعلن عن آليات لضمان أن ممثلي الكروات يتبعون سياسة الجمعية الوطنية الكرواتية.

آراء الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك بشأن الإصلاح الدستوري للكيانين

٤٩ - ظل الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك يبين وجهات نظره بشأن الإصلاح الدستوري في البلد بصفة عامة وبين في نفس الوقت مواقف الحزب بشأن إعادة هيكلة الاتحاد. وتحدث رئيس الحزب في ١٣ مكاناً في جميع أنحاء البوسنة والهرسك خلال شهر شباط/فبراير، وأعرب عن وجهات نظر تضمنت فكرة مفادها أن البوسنة والهرسك ليست دولة لأنها تضم وحدتين إقليميتين منظميتين بشكل مختلف (الاتحاد وجمهورية صربسكا)، وأن من الضروري حل المسألة الكرواتية إذا كان المراد هو الإبقاء على دولة البوسنة والهرسك، ودعا إلى تحقيق المساواة الإقليمية مع البشناق والصرب من خلال تقسيم جديد يشمل أربعة وحدات اتحادية.

رابطة البلديات الصربية في الاتحاد

٥٠ - أنشأ مسؤولون صرب من ثلاث بلديات في الاتحاد في الكانتون ١٠ الذي يشكل فيه الصرب أغلبية السكان - بوسانسكو غراهوفو، ودرافار، وغلانوتس - رابطة البلديات

الصربية كوسيلة لممارسة الضغط في ما يتعلق بإصلاح الاتحاد. وتروج الرابطة لإنشاء كانتون ذي أغلبية صربية يتألف من بوسانسكي بتروفاك (وهي بلدية ذات أغلبية صربية قرب كانتون أونا - سانا المجاور)، وبوسانسكو غراهوفو، ودرافار وغلاموتش.

خامسا - جمهورية صربسكا

٥١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عملت مؤسسات جمهورية صربسكا على نحو أكثر فعالية مقارنة بمؤسسات الاتحاد. وفي ١٢ آذار/مارس، بعد مناقشات مطولة داخل حزب تحالف الديمقراطيين الاجتماعيين الأحرار بشأن كيفية التصدي للأزمة الاقتصادية والمالية المتفاقمة، عينت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا حكومة جديدة، بقيادة رئيس الوزراء زيلجكا سفيجانوفيتش، وزير العلاقات الاقتصادية والتعاون الإقليمي سابقا. وجرى تغيير الحكومة بصورة سلسة وفي تناقض حاد مع الحالة الفوضوية التي تكتنف حكومة الاتحاد. وأعلن رئيس الوزراء سفيجانوفيتش عن تخفيضات أخرى في ميزانية جمهورية صربسكا، ودعا في نفس الوقت إلى إعادة تحديد مصادر تمويل مؤسسات البوسنة والهرسك. وتزامن تعديل حكومة جمهورية صربسكا مع تزايد حدة الأزمة الاقتصادية والإضرابات في القطاع العام في الجمهورية. وعلى النقيض من حكومة الاتحاد، واصلت حكومة جمهورية صربسكا عقد اجتماعات منتظمة في إطار سعيها إلى التصدي للعديد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها، وما زالت تعلن تأييدها للاندماج في الاتحاد الأوروبي.

٥٢ - ومع ذلك، تواصل بعض سلطات جمهورية صربسكا سياسة كثيرا ما اعترف رئيس الجمهورية علنا أنها ترمي إلى التراجع عن الخطوات المتفق عليها سابقا التي اتخذت لتنفيذ اتفاق السلام، وإلى الطعن في مسؤوليات الدولة وتقويضها في إطار دستور البوسنة والهرسك، وإلى نقل مسؤوليات الدولة إلى مؤسسات الكيانين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل رئيس جمهورية صربسكا وغيره الإدلاء بتصريحات تطعن في اختصاصات الدولة في ما يتعلق بالسلطة القضائية^(٢٥).

(٢٥) "إن جمهورية صربسكا ملتزمة باحترام اتفاقات دايتون الأصلية للسلام والاختصاصات التي منحت للبوسنة والهرسك بموجب ذلك الاتفاق. وكل ما عدا ذلك مما جاء نتيجة للضغط أو لما فرضه الممثلون السامون، لن يحظى أبدا بتأييدنا الدائم عن طريق النوايا المستمرة الرامية إلى تغيير الدستور وتأكيد تلك الاختصاصات. كلا. فليكن الأمر هكذا وسنعيد تلك الاختصاصات إلى جمهورية صربسكا في أول فرصة نحصل عليها". ميلوراد دوديك، هيئة الإذاعة والتلفزيون لجمهورية صربسكا، ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٣. انظر الحاشية ١٥ للاطلاع على أمثلة أخرى تتعلق تحديدا بالسلطة القضائية للدولة.

سريبرينتسا

٥٣ - شكلت نتائج الانتخابات البلدية في سريبرينتسا آخر نتائج للانتخابات البلدية جرى تأكيدها في البوسنة والهرسك، عقب طعون قضائية بُتَّ فيها في نهاية المطاف. فقد زعمت بعض الأحزاب المتمركزة في جمهورية صربسكا أن ناخبين من البوسنة سجلوا محل إقامتهم في سريبرينتسا دون نية العيش فيها، وبالتالي مكّنوا مرشحا بوسنيا من أن يُنتخب في منصب العمدة. وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، رفضت محكمة الاستئناف في البوسنة والهرسك طعنا قدمه حزب تحالف الديمقراطيين الاجتماعيين الأحرار وتحالف جمهورية صربسكا، مما أفسح المجال للجنة المركزية للانتخابات من أجل التصديق على نتائج الانتخابات. وجرى تأكيد انتخاب المرشح المستقل البوسني في منصب العمدة. وفاز كل من الأحزاب المتمركزة في سراييفو وفي جمهورية صربسكا بمجموع ١١ مقعدا في المجلس البلدي، وفازت بمقعد واحد إحدى الأقليات القومية الموالية للأحزاب المتمركزة في سراييفو. وبعد إجراء مناقشات بناءة، تمّ تشكيل السلطات البلدية في ١٧ كانون الثاني/يناير.

٥٤ - وظهرت على الواجحة من جديد المسألة الخلافية المتمثلة في بناء كنيسة أرثوذكسية صربية على مقربة من مقبرة جماعية استخرجت الجثث منها وغير بعيد أيضا عن مركز بوتوكاري التذكاري، وهو مدفن الآلاف من ضحايا الإبادة الجماعية في سريبرينتسا. وقد بدأ بناء الكنيسة منذ عامين دون الحصول على التراخيص القانونية اللازمة. وفي ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، منحت وزارة التخطيط الحضري في جمهورية صربسكا ترخيصا، فألغت بذلك الرافض السابق الصادر عن البلدية. وكتب العمدة لاحقا إلى مؤتمر السلطات المحلية والإقليمية التابع لمجلس أوروبا محتج بأن الوزارة التابعة لجمهورية صربسكا قد انتهكت مبادئ الحكم الذاتي المحلي، بنقضها قرارا سبق أن اتخذته البلدية. ومع أن بناء هذه الكنيسة ليس موضع خلاف في حد ذاته، فإن اختيار هذا الموقع بالذات هو ما اعتُبر بمثابة استفزاز. ولذلك فالجهود التي كانت ترمي من قبل إلى إيجاد حل يفضي على نحو أفضل إلى المصالحة أصبحت تركز على إيجاد موقع أنسب في البلدية لبناء الكنيسة. غير أنه للأسف، استؤنفت أعمال بناء الكنيسة قرب موقع بوتوكاري التذكاري في ١٦ نيسان/أبريل. وكتب المجلس التنظيمي للاحتفال السنوي بذكرى الإبادة الجماعية في سريبرينتسا إلى المجلس التوجيهي لمجلس إحلال السلام، محذرا من أنه يعتزم تأجيل الاحتفالات المقررة ليوم ١١ تموز/يوليه إذا لم تتوقف أعمال بناء الكنيسة، بدعوى وجود شواغل أمنية بين عوامل أخرى.

٥٥ - ولا يزال يساورني القلق من استمرار خطابة من مسؤولين كبار من جمهورية صربسكا تفيد بأن الإبادة الجماعية لم ترتكب في سريبرينتسا في عام ١٩٩٥، رغم صدور

أحكام من محكمة العدل الدولية والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة على السواء تؤكد هذا الأمر. وقد جهر رئيس جمهورية صربسكا بصفة خاصة برأيه في هذا الصدد^(٢٦).

٥٦ - وعلى النقيض من ذلك، وكما ورد أعلاه، قدم رئيس صربيا توميسلاف نيكوليتش اعتذاراً نُشر على نطاق واسع عن أي جرائم ارتكبها أي فرد باسم الدولة الصربية أو الشعب الصربي، بما في ذلك الجرائم المرتكبة في سريرينتسا. وتسجيلاً للموقف، أود أن أقول إنني أشيد وأرحب بإخلاص بالبيان الشجاع والتاريخي الذي أدلى به الرئيس نيكوليتش وبإسهامه الذي لا ينكر في تحقيق المصالحة في المنطقة.

العلاقات المتوازنة الخاصة

٥٧ - أشرتُ إلى أن حكومة جمهورية صربسكا نشرت عدداً من الإجراءات القانونية المتخذة بين صربيا وجمهورية صربسكا في إطار اتفاق العلاقات المتوازنة الخاصة بعد أن قدم مكنتي طلباً في ذلك الصدد بفترة طويلة. وهذا تطور يستحق الترحيب وسأواصل تشجيع سلطات جمهورية صربسكا على التعاون عن كثب مع السلطات على مستوى الدولة عند معالجة المسائل التي تدخل في إطار اتفاق العلاقات المتوازنة الخاصة وعلى كفاءة الفعالية في استخدام الآليات الدستورية التي تضمن امتثال الإجراءات القانونية المبرمة في إطار هذا الاتفاق لدستور البوسنة والهرسك.

سادساً - دور مكتب الممثل السامي في تيسير عملية موستار

٥٨ - يشكل عدم تنفيذ المؤسسات المحلية حتى الآن لقرار المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ بشأن النظام الانتخابي لموستار انتهاكاً لاتفاق دايتون، الذي ينص مرفقه ٤ صراحة على أن "قرارات المحكمة الدستورية نهائية

(٢٦) "نحن الذين نعيش هنا، يجب علينا ألا ننسى أو نقبل بسهولة مقولة وقوع إبادة جماعية في سريرينتسا أو وقوع إبادة جماعية على الإطلاق، أو أي شيء يقال عن ارتكاب عمل إجرامي مشترك، وعلينا أن نواصل نضالنا". ميلوراد دوديك، وكالة أنباء جمهورية صربسكا، ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٣؛ و "لا جمهورية صربسكا ولا البوسنة والهرسك تخضعان للمحاكمة في لاهاي، ولا يمكن أن تستتبع الأحكام التي تتمخض عنها هذه المحاكمات أي نتائج. فلا يمكن أن تستتبع سوى نتائج وهمية. مثلما كانت هناك محاولة لفرض الحديث عن الإبادة الجماعية على جمهورية صربسكا وعلى الشعب الصربي، وهو ما لم يحدث ونحن نقول ذلك علناً ولا نريد أن نقبله". ميلوراد دوديك، قناة B92، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢؛ و "هناك جهود جارية تسعى إلى إلصاق تهمة الإبادة الجماعية بجمهورية صربسكا. وكما يتم الإعلان عن ثبوت تلك التهمة، ينبغي أن يكون ثمة من يؤكد ذلك من جانبنا. ولحسن الحظ، لم يعد هناك دراغان كافيتش [الرئيس السابق لجمهورية صربسكا] للقول إنه على استعداد لتوقيع تقرير مشين، تقرير مزور، عن قتل ٨ ٠٠٠ شخص في سريرينتسا. وعلى كافيتش أن يعتذر لشعب صربيا على توقيع هذا التقرير". ميلوراد دوديك، هيئة الإذاعة والتلفزيون لجمهورية صربسكا، ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٣.

وملزمة“. وقد فشلت جهود محلية سابقة، بما في ذلك جهود بُذلت داخل الجمعية البرلمانية وفي مجلس مدينة موستار، من أجل تنفيذ قرار المحكمة. ونتيجة لذلك، لم تتمكن اللجنة المركزية للانتخابات من الدعوة إلى تنظيم انتخابات في موستار في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، مما حرم سكان موستار من حقهم في المشاركة في العملية الديمقراطية على غرار مواطنيهم في البلديات الأخرى في جميع أنحاء البوسنة والهرسك.

٥٩ - وفي الفراغ القانوني الذي نتج عن ذلك، اتخذت السلطة المحلية تدابير مثيرة للجدل من الناحية القانونية برّروها بالإشارة إلى الحالة الاستثنائية السائدة في موستار. وفي الوقت نفسه، حرصت المؤسسات المحلية التي تضطلع بالمسؤولية في هذه المجالات على تجنب اتخاذ قرارات من شأنها توفير الوضوح القانوني. فعلى سبيل المثال، وفي خطوة غير مسبقة، اتخذ مجلس مدينة موستار، في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، عشية انتهاء أجل الولاية المحددة في أربع سنوات في القانون الانتخابي للبوسنة والهرسك، قراراً يحدد ولايات أعضاء المجلس “إلى حين انتخاب أعضاء جدد في مجلس المدينة وعمدة مدينة موستار أو ما لم تحدد سلطة مختصة أعلى حالة أو وضعاً آخرين للسلطات المحلية في مدينة موستار“. ورداً على ذلك، كتبت إلى جميع أعضاء المجلس فأبرزت المسائل الإشكالية الناشئة عن الخطوة التي قاموا بها وطلبت منهم الامتناع عن اتخاذ أي قرار إلى حين تسوية المشكلة المتعلقة بولاياتهم من جانب المؤسسات المعنية. ومنذ ذلك الحين، قام في مرتين الجزء المتبقي من مجلس المدينة الذي لا يضم أي عضو كرواتي باتخاذ قرار بشأن التمويل المؤقت للأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٣، وهما القراران اللذان طعن فيهما العمدة المؤقت، وهو كرواتي من الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك، مما أدى إلى الشروع في دعوى قضائية أمام المحكمة الدستورية الاتحادية. وفي وقت لاحق، وبصورة مثيرة للجدل، أعلن العمدة المؤقت في ٨ نيسان/أبريل عن ميزانية رغم المخالفات الإجرائية، وذلك في خطوة تعرضت للطعن القانوني. وتسبب الافتقار إلى ميزانية في معاناة كبيرة للعديد من الناس، بمن فيهم أضعف الناس الذين لا تستطيع المدينة تمويل الخدمات المقدمة إليهم. وتسبب أيضاً في تداعيات سلبية على الاقتصاد بصفة عامة حيث اضطر الناس إلى تقليل الإنفاق. ويساورني القلق بصفة خاصة إزاء الآثار التي تلحق بالخدمات الأولية مثل إطفاء الحرائق وتوفير الغذاء في مراكز إطعام المعوزين التي تغذي العديد من سكان المدينة الفقراء.

٦٠ - ولم تستطع لا لجنة الانتخابات المركزية ولا المحكمة الدستورية اتخاذ قرار نهائي بشأن ولايات أعضاء مجلس مدينة موستار. وفي الوقت نفسه، لم تقدم الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك حتى الآن أي رد نهائي على طلب وجهه في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢

أمين مجلس مدينة موستار من أجل تقديم تفسير رسمي للقانون الانتخابي في ما يتعلق بولايات أعضاء المجلس.

٦١ - ويساهم الفراغ السياسي والقانوني السائد في موستار في تزايد حدة التوترات. وتزيد من تفاقم الحالة تصريحات الساسة والشخصيات العامة وتقارير وسائط الإعلام الخاضعة للسيطرة السياسية، بدل التخفيف من الحالة، وقد وقع عدد من الحوادث الأمنية المثيرة للقلق.

٦٢ - وشرع مكثي في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر في عملية تيسير تشمل عدة أحزاب سعيًا إلى الاتفاق على سبيل لتنفيذ حكم المحكمة الدستورية^(٢٧) بشأن موستار بما يكفل احترام سيادة القانون ويتيح إجراء انتخابات محلية. وحتى الآن، عقدنا أكثر من ١٠٠ اجتماع مستقل وجلسات عامتان مع الأحزاب. وأبدى معظم الأحزاب المشاركة في العملية رغبة في التوصل إلى حل وسط - وجميعها ممثل في الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك حيث ستعتمد التعديلات المدخلة على القانون الانتخابي. غير أن الحزبين اللذين سيطرا على الساحة السياسية في موستار على مدى العشرين سنة الماضية - أي حزب العمل الديمقراطي والاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك - رفضا الترحيح عن موقفيهما المتعارضين، وهما موقفان يبدو أنهما لا يمكنهما كسب التأييد اللازم في مؤسسات البوسنة والهرسك. وقد واظبت على إطلاع المجلس التوجيهي لمجلس إحلال السلام بشكل تام على التطورات في هذه المفاوضات، ومازالت والمجلس التوجيهي نعتقد بأنه من الممكن التوصل إلى حلول توفيقية معقولة إذا أبدى الساسة المحليون - ولا سيما حزب الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك وحزب العمل الديمقراطي - الحكمة والشجاعة السياسيتين لقبول تلك الحلول. وخلاف ذلك، سيستمر هذان الحزبان في تحمل نصيب الأسد من المسؤولية عن الأزمة السائدة في المدينة وعن استمرار انتهاك اتفاق دايتون.

(٢٧) قضت المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ بأن أحكاما معينة من القانون الانتخابي للبوسنة والهرسك تتعلق بالنظام الانتخابي لموستار غير دستورية، وذلك ردا على طعن قدمه التجمع الكرواتي في مجلس شعوب البوسنة والهرسك. وتناول قرار المحكمة مجالين هما: (١) الاختلافات الكبيرة بين المناطق الست التابعة لمدينة موستار في عدد الناخبين المطلوب لانتخاب أعضاء مجلس المدينة؛ و (٢) المعاملة التمييزية للناخبين في المنطقة الوسطى لموستار الذين ينتخبون أعضاء المجلس فقط من قائمة تشمل مرشحين على نطاق المدينة وليس من مقاطعة انتخابية جغرافية، بخلاف ناخبي الأماكن الأخرى في موستار. ومنحت المحكمة الدستورية في البوسنة والهرسك الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك مهلة ستة أشهر لتصحيح الأحكام ذات الصلة بالموضوع من القانون الانتخابي. وبعد مرور الموعد النهائي دون اتخاذ إجراءات، أصدرت المحكمة الدستورية حكما تكميليا في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ يلغي أحكام القانون الانتخابي التي ارتأت في السابق أنها غير دستورية. ونتيجة لهذا الشطب، ينص القانون الانتخابي حاليا على انتخاب ١٧ عضوا فقط في المجلس في انتخابات تجرى في المدينة بأسرها، بينما يتوخى النظام الأساسي لمدينة موستار وجود ٣٥ عضوا في المجلس.

سابعاً - تعزيز سيادة القانون

٦٣ - ما زال الحوار المنظم بشأن العدالة الذي استهله الاتحاد الأوروبي مع سلطات البوسنة والهرسك، والذي رحبت به بقوة، يوفر للساسة المحليين منتدى لمناقشة شواغلهم بشأن الجهاز القضائي في البوسنة والهرسك. ويواصل مكثي متابعة التطورات في المجال القضائي، بما في ذلك مسألة توزيع الاختصاصات بين الدولة والكيانين، بالنظر إلى أهمية هذا العنصر الأساسي من عناصر الاتفاق الإطاري العام للسلام.

٦٤ - وثمة عدة مسائل ذات أهمية خاصة لتنفيذ الجوانب المدنية من التسوية السلمية وتوزيع الاختصاصات بين دولة البوسنة والهرسك وكيانها في إطار دستور البوسنة والهرسك. وتشكل هذه المسائل من مناقشات قانونية بشأن اختصاصات دولة البوسنة والهرسك في المسائل الجنائية؛ وإدخال تغييرات على سير أعمال محكمة البوسنة والهرسك ووضع إطار قانوني لإنشاء محكمة الاستئناف في البوسنة والهرسك؛ وإدخال تعديلات على قانون المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين في البوسنة والهرسك؛ والتعاون الدولي في مجال محاكمة مرتكبي جرائم الحرب؛ وتنفيذ استراتيجية محاكمة مرتكبي جرائم الحرب.

الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع العدل

٦٥ - جرى تمديد الاستراتيجية الوطنية الحالية لإصلاح قطاع العدل في البوسنة والهرسك، التي تقرر مبدئياً للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢، حتى عام ٢٠١٣، واعتمد المؤتمر التاسع لجميع وزراء العدل، في ٥ شباط/فبراير، خطة العمل المنقحة الرابعة لتنفيذ استراتيجية إصلاح قطاع العدل. ويتيح هذا التمديد للسلطات مزيداً من الوقت لوضع استراتيجية جديدة، من المتوقع أن تشمل فترة السنوات الأربع القادمة أي من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٨.

استراتيجية محاكمة مرتكبي جرائم الحرب

٦٦ - يجتمع المجلس التوجيهي المعني بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمحاكمة مرتكبي جرائم الحرب بصورة منتظمة ويقدم تقارير دورية إلى مجلس الوزراء. ومن غير المرجح أن تتحقق الأهداف المحددة في الاستراتيجية، أي الانتهاء من القضايا الأكثر تعقيداً بحلول عام ٢٠١٥، والانتهاء من القضايا الأقل تعقيداً بحلول عام ٢٠٢٣. ورغم الارتياح إلى معدل إحالة قضايا جرائم الحرب من سلطات الدولة إلى الولايات القضائية التابعة للكيانين، يلزم إدخال تحسينات على كيفية معالجة هذه القضايا من جانب محاكم الكيانين. وقد استُهلّت مشاريع مولة دولياً في آذار/مارس ٢٠١٣ من أجل العمل مع محاكم ومكاتب المدعين العامين في الكيانين على تعزيز قدراتهم على معالجة هذه القضايا.

٦٧ - وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، انتهى وجود قضاة ومدعين عامين ومحققين دوليين في محكمة البوسنة والهرسك ومكتبها للمدعي العام. وأود أن أشيد بجهودهم ومساهماتهم في تطوير الجهاز القضائي في البوسنة والهرسك. وثمة مخاوف من أن تعوق مغادرتهم استمرارية المحاكمات والتحقيقات الجارية في ما يتعلق بجرائم الحرب، ولا سيما تلك المتصلة بمنطقة سربرينيتسا. وقد أطلعت مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك على تلك الشواغل وسأواصل متابعة هذه المسألة عن كثب.

٦٨ - وفي ٣١ كانون الثاني/يناير، وقع في بروكسل بروتوكول بين مكتب المدعي العام المعني بجرائم الحرب في صربيا ومكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك بشأن تبادل الأدلة والمعلومات في قضايا جرائم الحرب. ويُجري مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك حاليا مناقشات مع مكتب المدعي العام للدولة في كرواتيا سعيا إلى إبرام بروتوكول مماثل.

ثامنا - الأمن العام وإنفاذ القانون

٦٩ - ما زال يساورني القلق إزاء استعداد بعض سلطات الكانتونات للنظر في اتخاذ إجراءات من شأنها تقويض التقدم المحرز بشق الأنفس من أجل كفالة تنفيذ أعمال الشرطة بشكل يخلو من التدخل السياسي. ففي ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، اعتمدت حكومة كانتون توزلا تعديلات على قانون الشؤون الداخلية تنص، في جملة أمور، على حل المجلس المستقل بأكمله، وهو مجلس مسؤول عن الإشراف على عمل مفوض شرطة كانتون توزلا. غير أن قانون الشؤون الداخلية في الكانتون لا ينص على هذه الإمكانية. وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، سحبت حكومة كانتون توزلا تعديلات مقترحة من جدول أعمال جمعية كانتون توزلا بعد تدخل مكتي والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي وبرنامج المساعدة التدريبية في مجال التحقيقات الجنائية الدولية التابع لوزارة العدل في الولايات المتحدة.

٧٠ - وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير، تلقى مديرو وكالات الشرطة على مستوى الدولة تعديلات على قانون البوسنة والهرسك المتعلق بموظفي الشرطة الذي أعده فريق عامل مشترك بين عدة وكالات بمشاركة مكتي وبرنامج المساعدة التدريبية في مجال التحقيقات الجنائية الدولية. وفي بداية نيسان/أبريل، بلور فريق عامل بقيادة وزارة الأمن في البوسنة والهرسك التعديلات المقترحة وأحال مجموعة التعديلات إلى وزير الأمن. وعلى ما يبدو أن مقترح الفريق العامل لم يؤثر على امتثال البوسنة والهرسك للرسالة الموجهة عام ٢٠٠٧ من رئيس مجلس الأمن بشأن الأشخاص الذين رفضت قوة الشرطة الدولية منحهم شهادات. وقد حضر الاجتماع ممثلون لمكتب الممثل السامي والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي وبرنامج المساعدة التدريبية في مجال التحقيقات الجنائية الدولية.

تاسعا - التعاون مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة

٧١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل التعاون مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة تعاوناً مُرضياً. وقد أعرب، سيرج براميرتز، المدعي العام للمحكمة في تقريره الأخير المقدم إلى مجلس الأمن، عن قلقه إزاء التأخير في البت في قضايا جرائم الحرب على مستوى البوسنة والهرسك. وبجذر إيجابي في ما يتعلق بإحالة القضايا من الولاية القضائية على مستوى الدولة إلى الولاية القضائية على مستوى الكيانين، جرت الإشارة إلى أن مستويي الكيانين يعالجان بالفعل متأخرات متراكمة من القضايا، وأنه بالتوازي مع الإحالة، يجب اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز قدرة الولاية القضائية للكيانين على التصدي لزيادة عبء العمل.

٧٢ - وقد أدى حكم دائرة الاستئناف التابعة للمحكمة بنقض إدانة أنتي غوتوفينا وملاذن ماركاتش وبراءتهما في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ إلى إثارة ردود فعل سلبية في جمهورية صربسكا. ففي ١ كانون الأول/ديسمبر، دعت الهيئة الرئيسية في الحزب الديمقراطي الصربي الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا إلى اتخاذ قرار يدين المحكمة بوصفها مؤسسة معادية للصرب وطلبت من ميلوراد دوديك، رئيس جمهورية صربسكا، وحكومة جمهورية صربسكا تقديم المساعدة إلى رادوفان كارادزيتش وراتكو ملاديتش وغيرهما من الصرب المدنيين من المحكمة، على غرار ما فعلته كرواتيا بالنسبة لرعاياها المدنيين. وفي ٩ نيسان/أبريل، مثل الرئيس دوديك بصفة شاهد دفاع في قضية كارادزيتش. وأكد في شهادته أن "السيد كارادزيتش لم يصير قط على ارتكاب أي جرائم ... ولكن في الواقع ... حاول إيجاد سبيل لحل النزاع بالوسائل السلمية". ويتعارض هذا مع التصريحات التي أدلى بها دوديك سابقاً في عام ٢٠٠١، حين ذكر أنه "يجب القول بصراحة أن جرائم ارتكبت بقيادة الحزب الديمقراطي الصربي". ورفض دوديك هذا التصريح السابق عندما وُوجه به من جانب المدعي العام واعتبره تصريحاً يدخل في نطاق الخطابة أثناء الحملات.

٧٣ - وأصدرت المحكمة أحكاماً أخرى خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتشمل هذه الأحكام إدانة زدرافكو توليمير، في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، بتهمة ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية، والتآمر من أجل ارتكاب الإبادة الجماعية وجرائم ضد الإنسانية، وحُكم عليه بالسجن المؤبد؛ وتبرئة مومسيلو بيريسيك في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٣ من تهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية في سرايفو وسريبرينيتسا وزغرب، وكان قد حُكم عليه بشأنها ابتدئاً بالسجن لمدة ٢٧ سنة؛ والحكم على ميكو ستانيسيتش وستويان زوبليانين في ٢٧ آذار/مارس بالسجن لمدة ٢٢ عاماً بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب في البوسنة والهرسك في الفترة من نيسان/أبريل إلى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢.

عاشرا - الاقتصاد

٧٤ - لاحظت مديرية التخطيط الاقتصادي التابعة لمجلس وزراء البوسنة والهرسك استمرار تزايد ضعف اقتصاد البوسنة والهرسك في عام ٢٠١٢^(٢٨). وبناء على ذلك، سجل انخفاض في الصادرات والواردات والإنتاج الصناعي، وزيادة في عجز التجارة الخارجية والبطالة. ومن الناحية الإيجابية، شهدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة انتعاشا طفيفا مقارنة بعام ٢٠١١، حيث زادت بنسبة ٠,٥ في المائة^(٢٩). غير أن عددا من الشركات الخاصة تحقق نجاحا في مقاومة الاتجاهات السائدة.

٧٥ - وقد اعتمد في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ قانون ميزانية مؤسسات البوسنة والهرسك والالتزامات الدولية للبوسنة والهرسك لعام ٢٠١٣ ويشمل مبلغا قدره ١,٧٣ بليون ماركا قابلة للتحويل^(٣٠). واحتجت المعارضة بأن المواعيد النهائية والإجراءات المتبعة في سياق اعتماد الميزانية قد انتهكت، وأعرب بعض الأحزاب أيضا عن القلق من عدم كفاية الميزانية لضمان سير عمل مؤسسات الدولة بصورة كاملة.

٧٦ - واعتمدت ميزانية جمهورية صربسكا لعام ٢٠١٣ في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ وقدرها ١,٩٤٥ بليون ماركا قابلة للتحويل، أي بزيادة عامة نسبتها ٧ في المائة مقارنة بميزانية عام ٢٠١٢ التي أعيدت موازنتها. واعتمدت أيضا ميزانية اتحاد البوسنة والهرسك لعام ٢٠١٣ في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وتبلغ ٢,٢١٤ بليون ماركا قابلة للتحويل، أي بزيادة عامة نسبتها ١١,١ في المائة مقارنة بميزانية عام ٢٠١٢ التي أعيدت موازنتها. ومع أن ميزانيتا الكيانين أظهرتا بعض الانضباط، فإن الضغوط المالية ما زالت قائمة. وتصل الإيرادات المحلية في الوقت الراهن إلى مستويات عام ٢٠١٢ أو أقل وتأخرت مدفوعات المؤسسات المالية الدولية، مثل صندوق النقد الدولي، وذلك أساسا بسبب

(٢٨) مديرية التخطيط الاقتصادي في البوسنة والهرسك، التقرير المتعلق بمؤشرات الاقتصاد الكلي للفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ (شباط/فبراير ٢٠١٣).

(٢٩) بيانات منقحة لمديرية التخطيط الاقتصادي في البوسنة والهرسك التابعة لوزارة التجارة الخارجية والعلاقات الاقتصادية في البوسنة والهرسك، التقرير المتعلق بمؤشرات الاقتصاد الكلي للفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ (شباط/فبراير ٢٠١٣).

(٣٠) يصل المبلغ المتوقع لتمويل مؤسسات الدولة ٩٥٠ مليون ماركا قابلة للتحويل، منه ٧٥٠ مليون ماركا قابلة للتحويل تأتي من إيرادات الضرائب غير المباشرة. وكلا المبلغين يصلان إلى مستوى عام ٢٠١٢، ولن يزيدا حتى عام ٢٠١٥، وفقا لاتفاق المجلس المالي للبوسنة والهرسك المؤرخ ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٢ والمتعلق بالإطار الشامل للموازنة والسياسات المالية العامة في البوسنة والهرسك للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥. وفي الوقت نفسه، ثمة زيادة بنسبة ٧٧ في المائة في المبلغ المتوخى لخدمة الديون الخارجية في عام ٢٠١٣.

الخلافات المتعلقة باعتماد القانون الاتحادي الجديد للمعاشات التقاعدية ذات الامتيازات، الذي أُقر أخيراً في ١٨ نيسان/أبريل^(٣١).

حادي عشر - عودة اللاجئين والمشردين داخليا

٧٧ - في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، حصل مجلس وزراء البوسنة والهرسك، بمساعدة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، على قرض مقداره ٦٠ مليون يورو من مصرف التنمية لمجلس أوروبا من أجل تمويل حلول سكنية دائمة لصالح المقيمين الـ ٦٠٠ ٨ المتبقين في مركز الإقامة الجماعي في البلد. وقد بدأ تنفيذ مشروع الإسكان الإقليمي في أوائل عام ٢٠١٣. ووفقاً للاستراتيجية المنقحة للبوسنة والهرسك لتنفيذ المرفق ٧ لاتفاق دايون للسلام، سيقوم مشروع الإسكان الإقليمي ومشروع قروض مصرف التنمية لمجلس أوروبا بتيسير إسكان حوالي ٢١ ٠٠٠ من اللاجئين واللاجئين العائدين والمشردين داخليا. وشرعت اللجنة الحكومية المعنية باللاجئين، وهي هيئة التنسيق الرئيسية في البلد في إطار المرفق ٧، في اجتماعاتها من جديد خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بعد مرور ١٨ شهراً لم توجه خلالها دعوة لعقد جلسات. وأرحب بهذه العودة إلى العمل التي طال انتظارها لأن المرفق ٧ لم ينفذ بعد تنفيذاً كاملاً. ويُؤمل أن يكون مشروع الإسكان الإقليمي وبرنامج مصرف التنمية لمجلس أوروبا بمثابة حافز للجهات الفاعلة الوطنية على تلبية احتياجات المشردين في البوسنة والهرسك بطريقة أكثر تنسيقاً. وفي ١٨ نيسان/أبريل، رفض مجلس النواب في البوسنة والهرسك قانون الدولة الجديد المتعلق باللاجئين والمشردين، الذي ظل في طور الصياغة أشهراً عديدة، وذلك بسبب المعارضة التي لقيها من جانب الأحزاب المتمركزة في جمهورية صربسكا وحزب العمل الديمقراطي.

(٣١) عقب موافقة المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ على ترتيب احتياطي مدته ٢٤ شهراً لفائدة البوسنة والهرسك بمبلغ إجمالي قدره حوالي ٤٠٠ مليون يورو، وتقديم دفعة أولية قدرها ٦٠,٨ مليون يورو، أنجز المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي أول استعراض لأداء البوسنة والهرسك في إطار الترتيب الاحتياطي في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وأذن بدفع مبلغ إضافي قدره ٥٨,٩ مليون يورو. ويأتي قرار المجلس نتيجة لاعتماد ميزانيات عام ٢٠١٣ في حينها على مستوى الدولة وعلى مستوى الكيانات. وتقديم المدفوعات المقبلة في إطار الترتيب الاحتياطي مشروط بإدخال مزيد من الإصلاحات، والشرط الرئيسي لتقديم الدفعة المقبلة هو اعتماد قانون واحد وشامل وأكثر استدامة من الناحية المالية بشأن توفير تقاعد مناسب للمحاربين القدماء في اتحاد البوسنة والهرسك. وبعد سحب هذا القانون المثير للجدل من الإجراءات البرلمانية في ٢٨ آذار/مارس بسبب الخلاف على مسائل موضوعية وإجرائية وعقب إجراء مشاورات أخرى، جرى تنقيح القانون واعتمده من جديد حكومة الاتحاد في ١٠ نيسان/أبريل، ثم اعتمده البرلمان في ١٨ نيسان/أبريل.

ثاني عشر - تطوير وسائط الإعلام

٧٨ - يجري تقويض التقدم المحرز في قطاع وسائط الإعلام على صعيد عدد من الجهات. فالتعديلات التي أدخلت على قانون الدولة للاتصالات المعتمد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، والتي تهدف إلى معالجة تعيين مجلس إدارة وكالة تنظيم الاتصالات الذي تأخر كثيرا، تعديلات لم تقم حتى الآن لا بفتح الطريق أمام العملية ولا بإضفاء الشفافية عليها. وفي ١٨ نيسان/أبريل، جرت الموافقة أخيرا على تعيين جميع أعضاء اللجنة المخصصة المكونة من ستة أشخاص مما فتح الطريق أمام القيام بتعيينات في الوكالة.

٧٩ - وفي ١١ كانون الثاني/يناير، اعتمد مجلس وزراء البوسنة والهرسك تعديلات مقترحة على قانون النظام العام للإذاعة والتلفزيون في البوسنة والهرسك، وهي تعديلات لم تحظ بتأييد الوزير المختص. وتسعى تلك التعديلات إلى إنشاء قناة كرواتية بوصفها القناة الرابعة ضمن نظام البث العام. ولم تنظر الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك حتى الآن في هذه التعديلات. وبصفة عامة، ظل تنفيذ نظام البث العام مجمدا لبعض الوقت وشكل التمويل إحدى المشاكل الرئيسية. ولهذا السبب بصفة خاصة، ما يثير القلق بشكل واضح هو المسألة المتعلقة بكيفية أو سبب إنشاء قناة ناطقة بلغة وطنية تُمول من الأموال العامة في حين أن جميع هيئات الإذاعة العامة داخل النظام مجبرة على بث برامج بجميع اللغات الرسمية الثلاث في البوسنة والهرسك على قدم المساواة.

٨٠ - وفي ١٩ آذار/مارس ٢٠١٣، شرعت هيئة الإذاعة والتلفزيون لجمهورية صربسكا في بث رقمي أرضي تجريبي دون موافقة مسبقة من وكالة تنظيم الاتصالات التابعة للدولة التي تتولى تخصيص ترددات البث الإذاعي. ورغم تقديم عدة طلبات من الوكالة، لم تتوقف هيئة الإذاعة والتلفزيون لجمهورية صربسكا عن بثها غير المشروع إلا في ١٧ نيسان/أبريل. ومن المثير لقلق حقيقي أن هيئة الإذاعة والتلفزيون لجمهورية صربسكا مستعدة لاتخاذ إجراءات انفرادية من هذا النوع خارج الإطار التنظيمي للمرة الثانية.

ثالث عشر - مسائل الدفاع

٨١ - يسرني أن أبلغ بأن مبادرة رئيس جمهورية صربسكا المتمركزة في هذا الكيان والمتخذة في تشرين الأول/أكتوبر لإلغاء القوات المسلحة للبوسنة والهرسك (انظر تقريرتي السابق) قد فشلت في الحصول على زخم سياسي حدي. وبدلا من ذلك، ظلت مسألة المعاشات التقاعدية للجنود المتقاعدين سببا لمعظم التوترات، في هذه الحالة في الاتحاد (انظر الفرع عاشرًا للاطلاع على مزيد من التفاصيل).

٨٢ - وفي أواخر آذار/مارس، اعتمدت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا قانون التمتع بالحق في معاش الشيخوخة لفائدة الأفراد العسكريين المحترفين في القوات المسلحة للبوسنة والهرسك الآتين من جمهورية صربسكا، الذي يتيح لأفراد القوات المسلحة للبوسنة والهرسك وضباط الصف المجندين من أراضي جمهورية صربسكا الذين عملوا في جيش جمهورية صربسكا الحصول على معاش تقاعدي من ميزانية جمهورية صربسكا فور التقاعد من الخدمة العسكرية، شريطة قضاء ٣٠ سنة من الخدمة المؤهلة، إلى حين التأهيل للحصول على مخصصات معاشات الشيخوخة في إطار صندوق المعاشات التقاعدية والعجز التابع لجمهورية صربسكا. ولن يشمل هذا القانون الجنود المسرحين في سن ٣٥ سنة والذين لم يحصلوا على الترقية بعد رتبة معينة. وبدء نفاذ هذا القانون قد يسعى عدد من صرب البوسنة إلى التقاعد من القوات المسلحة للبوسنة والهرسك لأن العديد منهم كانوا ينتظرون هذا التطور.

٨٣ - والرئيس الجديد لهيئة الأركان المشتركة للقوات المسلحة للبوسنة والهرسك هو الفريق أنتي جيليك، وقد عُين في ٢٨ شباط/فبراير. وهذه هي المرة الأولى التي يُعين فيها كرواتي بوسني في هذا المنصب، بعد أن عين في السابق بوسني وصربي.

رابع عشر - إصلاح الاستخبارات

٨٤ - في ٢١ آذار/مارس، وقّع وزير الدفاع في البوسنة والهرسك والمدير العام لوكالة الاستخبارات والأمن في البوسنة والهرسك اتفاق تعاون في مجال الاستخبارات العسكرية. وهذا الاتفاق المتوخى في قانون الدفاع للبوسنة والهرسك لعام ٢٠٠٥ يحل محل الاتفاق القائم الموقع في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. ومن المتوقع أن يعزز الاتفاق الجديد بشكل كبير التعاون بين وزارة الدفاع ووكالة الاستخبارات والأمن، ولا سيما في مجال الأعمال التحضيرية لعمليات دعم السلام والمشاركة فيها، فضلا عن تحسين حماية المنشآت الدفاعية. وسيسهم هذا بدوره في ضحد المبررات المزعومة في ما يتعلق بإعادة بعض الاختصاصات إلى وزارة الدفاع، وهي اختصاصات أُسندت بموجب القانون إلى الوكالة في عام ٢٠٠٤. وقد أشرف على إعداد هذا الاتفاق فريق عامل برئاسة مكنتي وضم ممثلين من وزارة الدفاع في البوسنة والهرسك والقوات المسلحة للبوسنة والهرسك والوكالة بمساعدة مستشارين من منظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمعهد النرويجي للشؤون الدولية.

خامس عشر - القوة العسكرية التابعة للاتحاد الأوروبي

٨٥ - في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٠٧٤ (٢٠١٢) الذي يحدد الولاية التنفيذية للبعثة العسكرية التابعة للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك

(قوة الاتحاد الأوروبي) لسنة أخرى. ويصل قوام القوة حالياً إلى ٦٠٠ فرد يتمركزون أساساً في سرايفو، ولكن باستثناء أفرقة الاتصال والمراقبة الموجودة في أجزاء أخرى من البلد.

٨٦ - وتواصل قوة الاتحاد الأوروبي الاضطلاع بدور رئيسي في الحفاظ على بيئة آمنة ومأمونة، وفي مساعدة سلطات البوسنة والهرسك على تحسين إدارة البلد والتخلص من فائض الأسلحة والذخائر. وبالتالي، ما زالت قوة الاتحاد الأوروبي عاملاً حيوياً من عوامل الاستقرار في البوسنة والهرسك. وبالنظر إلى الاتجاهات السلبية التي سبق بيانها في هذا التقرير، أرى من الضروري الإبقاء على ولاية عسكرية تنفيذية تعمل في إطار المرفقين ١ - ألف و ٢ من الاتفاق الإطاري العام للسلام، وتوفير الطمأنينة التي يحتاج المواطنون إليها بالبحر.

سادس عشر - مستقبل مكتب الممثل السامي

٨٧ - اجتمع المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام على مستوى المديرين السياسيين في ٢٩ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، وأعرب من جديد عن قلقه من الحالة في البلد واستمرار عدم تحقيق الأهداف والشروط المتبقية اللازمة لإغلاق مكتب الممثل السامي. ومن المقرر أن يعقد الاجتماع المقبل للمجلس التوجيهي في ٢٢ و ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٣.

٨٨ - وعلى شاکلة السنوات السابقة، ما زال مكنتي يبدل جهوده المسؤولة الرامية إلى خفض التكاليف العامة استجابة للأزمة المالية العالمية والأثر الذي لحق بالدول المساهمة. وستنعكس جهودنا في شكل وفورات في ميزانيتنا المقترحة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤. فمنذ بداية ولايتي، خفضت ميزانية المكتب بحوالي ٤٠ في المائة وميزانية الموظفين التابعين لي بأكثر من ٤٩ في المائة. وما زال الآن، أكثر من أي وقت مضى، من الضروري تزويدي بالميزانية اللازمة والموظفين اللازمين للاضطلاع بولايتي بفعالية.

سابع عشر - الجدول الزمني لتقديم التقارير

٨٩ - وفقاً لمقترحات سلفي بشأن تقديم تقارير دورية من أجل إحالتها إلى مجلس الأمن، حسبما يقتضيه قرار مجلس الأمن ١٠٣١ (١٩٩٥)، أقدم طيه تقرير دوري التاسع. وإذا طلب الأمين العام أو أي عضو من أعضاء مجلس الأمن تزويده بمعلومات في أي وقت آخر، فسيكون من دواعي سروري تقديم آخر المعلومات الإضافية خطياً. ومن المقرر أن يقدم التقرير الدوري المقبل إلى الأمين العام في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.